



PROVISIONAL

A/40/PV.33
15 October 1985

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والثلاثين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الجمعة ، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد دي بينيس	(اسبانيا)
شم :	السيد غاوتشي (نائب الرئيس)	(مالطة)
شم :	السيد دي بينيس (الرئيس)	(اسبانيا)
شم :	السيدة كاسترو دي باريش (نائبة الرئيس)	(كوستاريكا)
شم :	السيد دي بينيس (الرئيس)	(اسبانيا)

المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقي كلمة كل من :

السيد ولد منيه (موريتانيا)

السيد جوغو (موريشيوس)

السيد دا كوستا (سان تومي وبرينسيبي)

السيد موانغالي (كينيا)

السيد غبيزيرا - بريرا (جمهورية افريقيا الوسطى)

تنظيم العمل

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٠البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد ولد منيه (موريتانيا): باسم صاحب الغخامة العقيد معاوية ولد سيد احمد الطايح ، وباسم شعب وحكومة الجمهورية الاسلامية الموريتانية ، أتوجه اليكم بتهانينا الصادقة على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة .

إن لموريتانيا علاقات حضارية وتاريخية ببلادكم ، مما يجعلنا مرتاحين بشكل خاص لانتخابكم رئيسا للجمعية العامة في سنة تاريخية من عمرها . وإننا لواثقون من أن الصفات الرفيعة التي تتمتعون بها كدبلوماسي محنك ، يمثل بلاده في الامم المتحدة منذ مدة طويلة ، ستتيح لكم النجاح الكامل في إدارة أعمال منظمنا .

واني لأغتنم هذه الفرصة كذلك لأعبر لرئيس الدورة الماضية السيد بول لوساكا ، الممثل الدائم لجمهورية زامبيا الشقيقة ، عن تقديرنا للنهج الرشيد الذي اتبعه خلال رئاسته .

كما لا يفوتني أن أعرب عن تقديرنا وشكرنا لسعادة الامين العام لمنظمتنا خافيير بيريز دي كوييار على الجهود المتواصلة التي يبذلها من أجل خدمة المجتمع الدولي ، إنطلاقا من مبادئ الامم المتحدة ورسالتها النبيلة ، راجين له المزيد من التوفيق في تحقيق الامال الكبيرة التي تعلقها الامم والشعوب على هذه المنظمة .

اسمحوا لي أولا أن أؤكد موقف بلادى ، الذى عبّرت عنه في مجلس الامن ، من الاستنكار والإدانة الشديدة للعدوان الاسرائيلي الغاشم على تونس الشقيقة ، والتأكيد على ضرورة تطبيق قرار مجلس الامن ، بما في ذلك تعويض تونس عن الخسائر التي وقعت ، واتخاذ التدابير اللازمة لدرء مثل هذه الاعمال ، ومنع تكرارها في المستقبل .

نحن في هذه الدورة نحتفل بمرور أربعين سنة على إنشاء منظمة الامم المتحدة ، وهي سنّ الرشيد والنضج والحكمة ، التي لم يرسل قبل بلوغها أى نبي . وأملنا أن ننتهز

هذه الفرصة لإجراء تقييم مسؤول لأوضاع منظماتنا ، وإزاحة العقبات أمام إنجاز مبادئها التي جسدت على ضوء التجارب الإنسانية الطويلة ، وما مرت به من قسوة الطبيعة والوحشية والغرض واللام .

إن فكرة إقامة جهاز تتعايش فيه الأمم لتحقيق تلك المبادئ عمل خلاق يجب الشناء عليه . فمنظمة الأمم المتحدة ساهمت بشكل فعال في الحد من الحرب ، وخلق المناخ المناسب لإفساح المجال أمام التعارف والتشاور والتفاهم والتنازلات المتبادلة بين الأمم والدول ، كما أن أجهزة الأمم المتحدة العديدة المتخصصة في جميع المجالات ساهمت في تحسين الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، وما من شك في أنها وقفت وقفة بطولية الى جانب الشعوب والدول من أجل حصولها على استقلالها وحريتها ، مما ساعد على انحسار الاستعمار في أكثر من قارة ، وانبعث دول كثيرة أعطت ، بانضمامها لهذه المنظمة ، أبعادا جديدة . وما كان الاقبال الذي شاهدناه من الدول الصغيرة على عضوية منظمة الأمم المتحدة إلا برهانا على ثقتها في هذه المنظمة باعتبارها الملجأ الذي يمكنها من الحصول على الاعتراف والدعم ، لتثبيت وجودها الخاص ، والدفاع عن نفسها ، والمشاركة في القضايا المصيرية للعالم . أن منظماتنا يكفيها فخرا أن كل المطالب والاماني تنصب حول تدعيم مهمتها ، وجعلها أكثر فعالية .

ولهذا لا يسعني إلا أن أهنيء ، باسم الشعب الموريتاني وقيادته الوطنية ، ممثلي الدول والمنظمات والشخصيات البارزة المتواجدة في الدورة الأربعين على ما حققته منظماتنا من تقدم إيجابي ، متمنين الخير والسعادة لكل من ضحوا بوقتهم وأرواحهم في سبيل تحقيق رسالتها الإنسانية .

وأجدد هنا تأكيد تعلّق بلادى بالأمم المتحدة لاقتناعها بأنها الاداة المؤهلة للعمل من أجل إبعاد شبح الحرب والغرض عن العالم وانها الجهاز الوحيد الذى يمكننا ، نحن الدول الصغيرة ، الاعتماد عليه في الدفاع عن أنفسنا ودعم جهودنا من أجل التنمية .

ان إيماننا بالأمم المتحدة وتقديرنا لما حقته من إنجازات لا ينبغي أن الشعوب والدول في حاجة اليوم الى السلام والحرية والتقدم أكثر من أى وقت مضى ، وأن الوضع الدولي ما زال مشحونا بالمخاطر ولظى الحرب مشتعلة في أكثر من موطن والأجواء متعتمة في أكثر من قارة ، وشعوب عديدة ما زالت تشنّ تحت الاحتلال والتوسع محرومة من حقها في تقرير المصير والحياة الكريمة .

والبطالة والجوع والمرض والفقر والامية والازمات الاجتماعية تزداد انتشارا في العالم . وقد أصبح متوسط دخل الفرد في البلدان الغنية يفوق مائتين وعشرين مرة متوسط دخل الفرد في البلدان النامية .

ولقد حاولت مجموعة ال ٧٧ إجراء مباحثات دولية تؤدي الى حلول مرضية لمشكلة العلاقات الاقتصادية والمالية والتجارية بين الدول .

إلا أن المجموعة اصطدمت باستمرار بعدم التجاوب من دول الشمال التي نأمل أن تقبل بإجراء المباحثات المنشودة حتى تتمكن البشرية من إقامة نظام اقتصادى دولي جديد يمكنها من تغاضى ما قد تعم الشمال والجنوب معا .

ان اللوحة القاتمة للوضع الحالي تتطلب من منظمنا أن تكون أكثر ديناميكية وفعالية حتى تستطيع مجابهة أخطارها متداخلة الظلال .

فاذا أخذنا ، كمثال على سوء الوضع في عالمنا ، الحالة الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا سنجد أكثر من ١٥٠ مليون انسان يعانون من سوء التغذية . وان الديون الخارجية لهذه القارة بلغت ١٧٤ مليار دولار امريكي . وبلغ العجز الخاص في موازين مدفوعاتها ١٨ مليار دولار ، كما ان بعض الدول تتجاوز الفوائد المدينة المستحقة على ديونها كل حيلة صادراتها من العملات الصعبة .

كما بلغت البطالة المقنعة حدا أقصى . ولم تصل خطة لاغوس الى أهدافها بسبب الجفاف وعدم توافر الاموال اللازمة للاستثمارات وسوء الوضع الاقتصادي والمالي الدولي .

هذا الوضع المخيف الذي تمر به قارتنا ، جعل دولنا تعطي أهمية قصوى للمسائل الاقتصادية والاجتماعية . فمؤتمر القمة الاخير لمنظمة الوحدة الافريقية في اديس ابابا درس بعناية كبيرة الاجراءات الكفيلة بتنشيط إقتصاديات بلداننا ، كما اتخذ توصية هامة موجهة الى دورتنا بالجمعية العامة بعقد إجتماع خاص للجمعية لدراسة الازمة الاقتصادية في افريقيا ، وأملنا أن تكون تلك فرصة للتوصل الى نتائج مرضية في هذا الموضوع .

وانتهز هنا الفرصة للإشادة بالنتائج التي توصل اليها إجتماع نادى باريس هذا العام بشأن الديون الخارجية وما بذلته الدول الشقيقة والصديقة ومسؤولو البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أجل إنعقاد الاجتماع والتفهم الايجابي الذي أبداه الممولون تجاه الظروف الاقتصادية والمالية للدول المدينة بشكل عام وظروف بلداننا بشكل خاص .

إن شعوب بلدان الساحل لا تنقصها الإرادة والنشاط . فالإنسان هناك يناضل بلا هوادة من أجل البقاء ، والدول تعمل كل ما في وسعها من أجل الحفاظ على وجودها وكرامتها واستقلالها ، وهي تدرك ان المعونات الغذائية الدولية لن تحل مشاكلها وأن عليها أن تتخذ الاجراءات الكفيلة باحياء اقتصادياتها وخاصة القطاع الريفي لتوفير الأمن الغذائي لشعوبها .

إلا أن الوصول الى هذا الهدف ليس بالسهل ، إذ أن الجفاف ظاهرة مدمرة تفوق إمكانيات المنطقة ودولها وخاصة في مناطق كان إقتصادها يعتمد أساسا على الزراعة والتنمية الحيوانية .

فلقد قضى الجفاف على أكثر من ٧٥ في المائة من المواشي في موريتانيا وحول الحقول الى رمال ، والسهول والغابات ومجارى المياه الى صحارى ودفع الفلاحين

والمنمّين الى الهجرة تجاه مدن وقرى لم تكن أصلا مهيأة لاستقبالهم ، الامر الذي طرح مشاكل لا تحصى على الدولة في جميع الميادين اذ عليها ، وفي فترة وجيزة ، أن توفّر الغذاء والماء والطاقة للجميع وتبني المستشفيات والمدارس وتقيم شبكات المواصلات . وبالفعل ، لم تقف بلادنا مكتوفة الايدي مستسلمة لقسوة الطبيعة بل عبّأنا جميع طاقاتنا من أجل مجابهة آثار الجفاف والتصحر . فوضعنا مخططا شاملا للتقويم الاقتصادي والمالي أعطيت الاولوية فيه للقطاع الريفي .

وإيماننا منا بأن التغلب على المجاعة غير ممكن إلا بجهود جبارة يبذلها شعبنا ليوفر لنفسه النصيب الاكبر من غذائه رفعت قيادتنا الوطنية شعار الاعتماد على النفس وقامت بحملة توعية شاملة في صفوف الشعب لشرح أخطار الجفاف والتصحر وما يجب القيام به للتغلب على المشاكل الناجمة عنهما . وبالفعل فلقد هبّ الشعب المنظم ضمن إطار هياكل تهذيب الجماهير بحملة تطوع متواصلة في المدن والريف لمحو الامية وإنجاز مشاريع اقتصادية واجتماعية ، وتغاديا لان يخلق العون الغذائي عقلية الاتكال والكسل قررنا هذا العام مبدأ العون مقابل العمل ووضعنا خطة لإعادة المواطنين الراغبين في الرجوع طواعية من المدن الى الريف . فبالاضافة الى النقل المجاني ، تم تزويدهم بالمساعدات الضرورية من أجل العمل في الارض حيثما أمكن ذلك وتشجيع المزارعين والمنمّين على الصبر وبذل جهود أكبر في زيادة الانتاج .

كما أنشأنا صندوقا خاصا لمساعدة المتقاعدين والعمال المهنيين العائدين من الخارج والاطر التي لم تتوافر لها أعمال داخل جهاز الوظيفة العمومية لتشجيعها على القيام بمبادرات خلق أنشطة اقتصادية واجتماعية مثمرة .

وبلادنا تعطي أهمية كبرى للأجيال الصاعدة وتعمل على تعبئتها وتكريس طاقاتها من أجل التنمية الوطنية . وفي هذه الايام تشهد موريتانيا مهرجانا كبيرا للشباب توافدت اليه آلاف من مختلف أنحاء وطننا حيث عرضت نشاطات حيوية في جميع المجالات .

وحرصا منا على توفير الوقاية الصحية لهذه الاجيال ، ستشهد بلادنا في الايام القادمة اليوم الوطني للتطعيم وذلك تماشيا مع أهداف المؤتمر الدولي للصحة العالمية (OMS) ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) .

إن جهودنا في الداخل هذه تتكامل مع نشاطاتنا في المنظمات الدولية والاقليمية ، فنحن نؤمن أن التعاون القائم على أساس العدل والمساواة بين الشعوب والدول وبالذات التي تجعلها منطقة جغرافية واحدة ضرورة ليست فقط سياسية واجتماعية لاتاحة الفرصة للشعوب لتوطيد أواصر المحبة وحسن الجوار فيما بينها بل كذلك ضرورة اقتصادية لا غنى عنها ومن أجل وضع الاسس اللازمة لبناء اقتصاديات مشتركة وتسهيل التبادل التجاري والتعاون في سبيل استغلال مصادر المياه .

ولهذا ظلّت بلادنا دائما تشجّع اقامة المؤسسات الاقليمية وتبادر الى المشاركة في تأسيسها .

ان الجهود التنموية الكبيرة المبذولة في بلادنا ، وسياسة التقشف المتبعة ، وما قمنا به في سبيل زيادة الضبط في ادارة الاموال العامة يبقى النجاح الكامل فيه مشروطا الى حد كبير بالوضع الاقتصادى الدولى ، وبالمساعدات والقروض التي نلتقاها من الخارج والتي ما زال حجمها جد متواضع بالنسبة الى الحد المطلوب .

وفي هذا العام توجهت موريتانيا الى الدورة الاربعين ، بالتنسيق مع السيد الامين العام للأمم المتحدة ، بمذكرة تبين ضرورة اضافتها الى قائمة البلدان الاقل نموا ، ورجاؤنا الاستجابة لهذا الطلب نظرا للأهمية المعلقة عليه .

يطيب لى التوجه بالشكر والعرفان والتقدير الى كل الاخوة والاصدقاء سواء كانوا دولا أو منظمات أو أفرادا على المساعدات التي قدموها لنا طوال السنين التي عشناها جففا ، ولابد أن أنوه هنا بالجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة من أجل أن تلعب منظماتنا دورا فعّالا في مجابهة الظروف الطارئة التي تمر بها أفريقيا .

ويطيب لي أيضا بهذه المناسبة أن أبدي تقديرنا للجهود التي يبذلها شخصيا السيد براد فورد مورس مدير مكتب عمليات الاغاثة الطارئة في افريقيا بالاضافة الى مسؤولياته الجسام في تسيير برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، وكذلك جميع مساعديه الكرام . وانه لمن الانصاف الاشادة بجهود منظمة الاغذية والزراعة العالمية وعلى رأسها السيد ادوارد صوما وبالنتائج الايجابية الملموسة التي توصل اليها ملتقى روما بشأن الجفاف .

في الوقت الذى يتسع فيه نطاق الازمة الاقتصادية والمالية الدولية ، وفي الوقت الذى يسحق فيه الجوع شعوبا عديدة تُصرف بلايين الدولارات على الاسلحة المدمرة بجميع أنواعها ، نجد الصناعات الحربية في ازدهار متصاعد رغم تناقض ذلك مع حالة النمو الاقتصادى .

وعليه يصبح من الضروري وضع حد لهذا الازدهار ، وذلك بتخفيف حدة الحرب الباردة بين الدول الكبرى والسباق للامحدود الى المزيد من السلاح والتسلّح ، والتوقف عن اشغال حروب ساخنة لا تبقي ولا تذر بين دول العالم الثالث . ففي سنة ١٩٨٤

وحدها صرف العالم أكثر من ٨٠٠ بليون دولار على الأسلحة الفتاكة أي ما يزيد على ١٣٠ دولار لكل انسان على هذه الارض .

ان الحد من التسلح طريق الى التنمية ، وتعزيز لامن الشعوب واستقلالها ، سواء في البلدان المصنعة أو البلدان النامية ، وشرط أساسي لاعطاء الاولوية لبناء اقتصاد دولي متكامل يتيح الفرصة للانسان في الحصول على حقه الاساسي الا وهو حقه في الحياة . اذا كان ما يناهز ربع سكان العالم ما زالوا يعانون من الحرمان والالم والجوع رغم انقضاء أربعين عاما على إنشاء الأمم المتحدة ، فان شعوبا عديدة ما زالت تعاني من الاستعمار والاستغلال والتمييز العنصري والتوسع . ففي الشرق الاوسط ما زال الشعب الفلسطيني يخوض كفاحا بطوليا منذ حوالي نصف قرن ضد الاستعمار الاسرائيلي .

وان موريتانيا ترى ان القضية الفلسطينية هي محور النزاع في الشرق الاوسط وانه يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير والاستقلال وبناء دولته المستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ودعم هذه المنظمة للمشاركة في كل المباحثات التي تتعلق بمصير الشعب الفلسطيني . كما ترى ضرورة انسحاب اسرائيل بدون قيد أو شرط من جميع الاراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس الشريف . ان اسرائيل لم تكتف باحتلال فلسطين بل تجاوزته الى احتلال الجولان . السورية وضماها ، والاعتداء على حرمة الاراضي العراقية بضربها للمفاعل النووي الموجه لخدمة أغراض سلمية . كما اعتدت على لبنان واحتلت جزءا من اراضيه ، وقد برهن هذا البلد الشقيق بمقاومته البطولية على أن أرضه ووحدته الوطنية فوق كل اعتبار .

وموريتانيا كباقي الدول الخريصة على السلام والعدل تدين المخططات التوسعية الصهيونية ، وتؤكد ضرورة انسحاب اسرائيل من الجولان ولبنان وكافة الاراضي العربية المحتلة .

وفي القارة الافريقية مر قرن من الزمان على مؤتمر برلين الذي وضع خطة تقسيم افريقيا واحتلالها وهي فترة شهدت نزالات لا هوادة فيها من أجل الحرية وانهاء

استعباد الانسان للإنسان ، ولقد حصلت معظم شعوب ودول القارة على استقلالها وحريتها بعد معاناة كبيرة الا ان شعبي آزانيا وناميبيا ما زالا يعانيان من الاحتلال والتمييز العنصرى . والوضع ببلد هذا العام ذروة التأزم ، فالقمع العنصرى وصل درجة قل ان عرفت الانسانية مثيلا لها ، والكفاح البطولي للشعب الافريقي من أجل الحرية والكرامة والمساواة وصل هو الآخر قمة الاستبسال .

ان نظام جنوب افريقيا ، كاسرائيل ، يواصل الارهاب الدموى على شعب بكامله ، ويتحدى قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن ، ويقوم بالاعتداء على الدول المجاورة ، وآخر ضحية لاعتدائه جمهورية أنغولا الشقيقة .

ان موريتانيا تدين نظام بريتوريا العنصرى على التماذى في ممارساته العدوانية وهي مقتنعة بأنه كلما ازدادت درجة الارهاب والظلم قرب يوم الحرية والمساواة .

ان الاستمرار في احتلال ناميبيا قد سبب الكثير من الآلام لهذا البلد الذى يخوض شعبه نضالا بطوليا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . وموريتانيا طبقا للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الصادر عن مجلس الامن ترى ان على المجتمع الدولى العمل الجاد من أجل حصول ناميبيا على استقلالها في هذا العام الذى نحتفل فيه بمرور أربعين سنة على منظمنا .

لقد طال اشتعال الحرب بين العراق وايران وكلف البلدين شمنا باهظا في جميع المجالات وأثر على الاستقرار والنمو في المنطقة بأسرها . ورغم ما يبذل من مفاعى السلام من جانب الامم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي وهيئات دولية أخرى ، فان السلام مع الاسف لم يلح بعد في الافق ، مع ان العراق أعلن أكثر من مرة استعداداه لوقف الحرب ، ونتمنى ان يستجيب الجميع لعملية السلام ، ونذكر أشقاءنا بقول الله عز وجل " والصلح خير وأحضرت الانفس الشح وان تحسنوا وتتقوا فان الله كان بما يتعلمون خبيرا " صدق الله العظيم . (سورة النساء الآية ١٢٨) .

ان الحرب في افغانستان بلغت عامها السادس ، ولا يسعني ، باسم الجمهورية الاسلامية الموريتانية ، إلا ان أجدد النداء من أجل انسحاب القوات الاجنبية من هذا البلد المسلم الشقيق ، وعودة اللاجئين الى أهليهم وديارهم ، وترك الشعب الافغاني يقرر شكل الحكم الذي يرضيه لنفسه حتى ينعم ذلك البلد الطيب بالامن والاستقرار .

وبشأن كمبوتشيا ، ترى الجمهورية الاسلامية الموريتانية انه قد حان الوقت لانسحاب القوات الاجنبية من اراضي كمبوتشيا الديمقراطية ، واحترام وحدة ترابها والكف عن التدخل في شؤونها الداخلية ، وترك الحق لشعبها في اختيار الحكم السامي الذي يشاؤه . ونجدد دعمنا لقرارات الجمعية العامة وبيان المؤتمر العالمي المعني بكمبوتشيا المنعقد سنة ١٩٨١ .

وفيما يتعلق بالمسألة الكورية ، فان موريتانيا واثقة من ان الشعب الكوري ودولتي كوريا الشمالية والجنوبية يملكون من الحكمة ما يمكنهم من التوصل الى حل سلمي عن طريق المباحثات ، وتسجل بلادنا بارتياح الاتصالات الاخيرة التي جرت بين الطرفين .

ان الوضع في امريكا الوسطى يجعلنا نتابع الجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا ، وأملنا التوصل الى استتباب الامن والاستقرار في تلك المنطقة الهامة من عالمنا .

واذا عدنا الى افريقيا ، نجد ان الشمال الغربي لهذه القارة مازال يعاني من التوتر بسبب استمرار مشكلة الصحراء الغربية ، الامر الذي توليه بلادى اهتماما كبيرا وتتمنى موريتانيا ، التي تقيم علاقات أخوية مع طرفي النزاع ، ان يعود السلام الشامل والاستقرار الى المنطقة ليأخذ التقارب بين الاخوة مجراه الطبيعي ، وتتباح الفرصة لإنجاح الخطط الانمائية المندمجة للدول ، ويتسع طريق الوحدة التي طالما تمتتها شعوب المغرب العربي الكبير .

ان الجيل الذي سبقنا باقامته لمنظمة الامم المتحدة وضع الحجر الاساسي لمجتمع السلام والمحبة والإخاء والتعاون بين الامم . وما علينا إلا احترام القواعد التي تحكم

هذه المنظمة وتأكيد الولاء والالتزام الفعلي بميثاقها ، فذلك هو الضمان الوحيد لإعطائها من القوة ما يجعلها قادرة على إيجاد حل للقضايا الدولية المطروحة عليها . كما انه قد آن الاوان للحد من الانانية داخل المجتمع الدولي ، وتوجيه التفكير والبحث الى ما فيه الخير والسعادة لجميع الأمم .

ان الشعوب في الجنوب والشمال ، والشرق والغرب مصالحها الاساسية مشتركة وهي تتطلع ابدا الى السلام والحرية والعدل . وعلينا ان نعطي لهذا الترابط معانيه الايجابية وأبعاده الانسانية . ويجب ألا يغيب عن اذهاننا ان الحياة وسيلة الى اغراض عليا ، وان الاجساد تمحى ويحتفظ التاريخ في ذاكرته بالاعمال الخيرة . فالحق ، في النهاية ومهما طال الزمان أو قصر ، يعلو ولا يعلى عليه .

خطاب الاونرابل انيروود جونغوث ، رئيس وزراء موريشيوس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية الآن الى خطاب

سعادة الاونرابل انروود جونغوث ، رئيس وزراء موريشيوس * .

امصطب السيد انروود جونغوث ، رئيس وزراء موريشيوس ، الى المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يسرني أيما سرور ان أرحب

بسعادة الاونرابل انروود جونغوث ، رئيس وزراء موريشيوس ، وأدعوه الى القاء خطابه امام الجمعية العامة .

السيد جونغوث (موريشيوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، انه لمن دواعي سروري العظيم ان أعرب لكم عن تهنئي الشخصية وتهاني وفد بلادي ومعادتنا بتوليكم هذا المنصب الذي يمثل ذروة تاريخ طويل في حياة دبلوماسية لامعة بدأت في وقت ميلاد هذه المنظمة . ان تجاربكم الشخصية الواسعة وحكمكم التي اكتسبتموها من خدمتكم في الأمم المتحدة طوال حوالي ربع قرن ، ومن مختلف المناصب المتميزة التي تقلدتموها ، ولاسيما رئاسة مجلس الأمن ، ستكون لها قيمة كبيرة في هذه الدورة التذكارية التي هي مناسبة لدراسة احوالنا وتجديد هممنا وبعث نشاطنا .

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

وأود أيضا ان اقوم بواجب سار آخر هو شكر ملفكم السيد بول جون فرمينو لوساكا ، الممثل الدائم لزامبيا لإدارته المتميزة والحازمة والفعالة لمداولات الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين . فهو لم يشرف بلده فحسب ، بل شرف افريقيا بأسرها ايضا ، وقد عزز ايضا موقف افريقيا في منظمتنا بما أظهره من الحكمة والمهارة الدبلوماسية المرموقة .

كما نود ايضا ان نعرب عن تقديرنا للأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، لتقريره الرابع (A/40/1) عن اعمال المنظمة الذى برهن فيه مرة اخرى على عزم دؤوب لا يكل لتجديد حيوية الامم المتحدة وتقليدها الدور الذى توخاه لها آباؤها المؤسسون . اننا اذ نشكره نود ان نؤكد له تعاوننا الكامل معه في الاضطلاع بولايته .

كما نعرب لشعب المكسيك عن عميق تعاطفنا معه للمأساة التى حلت به مؤخرا . ويشهد هذا العام ايضا الاحتفال بالذكرى الاربعين لنهاية الحرب العالمية الثانية . لقد ولد اكثر من ٦٠ في المائة من سكان العالم الذين يعيشون الآن بعد تلك الحرب . ونشأ العديدون منهم في فترة هادئة نسبيا تخلو من الكابوس الذى كان على آباءهم ان يعيشوا فيه . فهم غير مسؤولين عن أهوال الحرب ولا يمكن ان يتحملوا ، بل لا يجب ان تلقى عليهم ، مغبة الشعور بالذنب أو الإثم . وقد أظهروا في حالات كثيرة رغبة حميدة في تصحيح مظالم الماضي ، واسهمت جهودهم في تضييد الجراح العميقة التى نجمت عن سنوات من الوحشية والعنف والمذابح المطلقة العنان .

وهكذا نجد ان هناك حججا قوية تدعونا لان نضع الماضي وراءنا ونمضي قدما للتصدي لتحديات اليوم وتلك التي تنتظرنا مستقبلا . إلا ان ذلك لا يعني انه ينبغي لنا ان نتمنى لو ان الماضي لم يكن ، أو نرغب في محوه . فذلك لا هو ممكن ولا هو مرغوب .

وعلاوة على ذلك ، فاننا ان ننظر الى التطورات التي وقعت منذ نهاية الحرب ، نجد انفسنا مرغمين ، للأسف ، على التسليم بأن ما يدعو الى الرضا قليل وما يدعو الى الخوف كثير . وطوال السنوات الماضية ، ظل متكلمون آخرون قبلي في هذا المحفل ينبهون الى المخاطر الناجمة عن حالة العالم المنقسم على نفسه الذي لا مهرب لنا من العيش فيه . فالحوار الضروري لاستمرار التعايش السلمي الذي اصبح الشرط الاساسي لبقائنا ، يبدو مفتقرا ، للأسف ، الى ما يجب ان يتصف به من التفاهم والتسامح ، ناهيك عن الاخلاص . وبدلا من التنافس السلمي ، الذي نعتز جميعا بأننا نريده ، شهدت الفترة التي اعقبت نهاية الحرب تمايقا على تقسيم العالم وانشاء مناطق نفوذ حول العالم كله الى ميدان مشبع باحتمالات القتال .

وقد أثير الى ان عالما تتكرر فيه المحاولات السافرة والخفية لزعة استقرار الحكومات التي قامت على اساس شرعي أو الاطاحة بها ، لان نظامها لا يروق للبعض ، لا يمكن ان يظل آمنا لوقت طويل . وتاريخ المحاولات التي من هذا النوع والتي بذلت منذ عام ١٩٤٥ ، بالانتهاك لاحكام ميثاق الأمم المتحدة موثق توثيقا وافرا . ومن ناحية أخرى ، اصبح من المعتاد ان نسمع دعاوى التذرع بالامن القومي والمصالح الوطنية الحيوية تساق في معرض الاجتهاد في تزويد الانظمة العميلة وغير الشعبية بما يمكنها من البقاء ، كما لو كان ملم أي بلد أو أمنه يمكن ان يتحققا عن طريق استخدام القوة الفاشمة ضد التطلعات المشروعة للشعوب .

لقد حاول املنا الذين صاغوا ميثاق هذه المنظمة اقامة السلام على اساس مقدمة منطقية اكثر مشروعية : فطالبوا المجتمع الدولي بأن يتخلص عن استخدام القوة أو التهديد بها ضد السلامة الاقليمية أو الامتقلال السياسي لاية دولة . ونحن على علم طبعاً بالانتهاكات العديدة الاليمة لهذا التعهد الرسمي الذي شاركت فيه كل البلدان

الاعضاء في هذه المنظمة ، وهي انتهاكات اضطر المجتمع الدولي الى الوقوف متفرجاً عليها من خارج الساحة بشعور متزايد من العجز ، بينما اعمال العدوان العسكـرى وعمليات الغزو تزداد صفاقة وتهجأً والبلدان العزلاء تقع تحت احتلال القوى الاجنبية المعادية . وقد ظل المجتمع الدولي فاقد الحيلة في وجه الاستخدام المشين ، بلا أدنى استفزاز ، للقوة السافرة تحقيقاً لاهداف الامن القومي المزعومة ، وظل مخلداً الى السلبية رغم استنكاره لما يشهده وهو يرى الملايين من البشر يحولون الى غرباء في اوطانهم ويحرمون من حقوقهم الاساسية في المواطنة ، بينما يُطرد آخرون ويجبرون على الخروج الى منفى دائم . فالمجتمع الدولي حُمِلَ بالمسؤولية ، لكنه حرم من الوسيلة التي تمكنه من العمل الفعال تجنباً لاندلاع القتال ، أو وقفه متى اندلع .

ولقد اصبح من المألوف ان نسمع من يتذرع بالحجة القائلة انه تسنى بالاقـل الحفاظ على ملم نسبي طوال ٤٠ سنة . إلا أن هذه الحجة انبثت على منطق كمنطق النعام . فهي لا تأخذ في الاعتبار عشرات الحروب التي نشبت خلال السنوات الاربعين الماضية أو الحروب التي مازالت مشتعلة في اماكن عديدة من العالم . فكون اراضي بعض البلدان ، التي كانت جبهات قتال فيما مضى قد جُنبت أهوال الحروب ، لا يمكن ان يقوم مبرراً للإدعاء بأن العالم تمتع بأربعين سنة من السلم المستمر . هناك بلا شك اولئك الذين يعتقدون ان الحروب التي تدور خارج حدودهم الوطنية ليست حقيقية بشكل ما ، وتبعا لذلك ، مقبولة . وهناك ايضا من يعتقدون ان الحروب لا مهرب منها لكنها ، كالمباريات الرياضية ، يمكن التحكم فيها وتضييق نطاقها لتصبح حروباً محدودة . ومن منظور هؤلاء ، يكون من المرغوب فيه بل ومن الممكن حصر أى قتال ناشب في مناطق معينة للحد من نطاقه .

لقد أدى التنافس بين الدولتين العظميين الرئيسيتين في مناطق عديدة من العالم الى ايجاد وضع نرى فيه الجيوش العميلة التي تغذيها الايديولوجيات الغربية في غيبة أى غذاء آخر ، وقد وقفت متواجهة عبر حدود وطنية متعادية . ومنذ أقل من ٥٠ عاماً ، سمح الكثيرون لانفسهم بأن يخدروهم احساس زائف بالامن ووعد بالسلم بغير اهدار للكرامة الوطنية . إلا أنه قد اصبح من الواضح الآن ان ذلك الامل كان يعني في الحقيقة

ان يلقوا الى الذئاب بمن كانوا يعتبرونهم ضعفاء ، تحت وهم أمل اناني بأن ذلك سوف يشبع شهية الذئاب . ان تطوير الفكرة القائلة بأن الصراعات يمكن التحكم فيها او تحديدها في مناطق معينة أمر بالغ الخطورة . وقد بدأ الخطر الماثل في احتمال تفجّر ما يسمّى بالصراعات الاقليمية او المحلية لتتحول الى حرب عالمية شاملة يؤرق العالم اليوم تماما كما كانت الحال قبل عام ١٩٤٥ . وفي مناطق كثيرة ، اصبت حالات الصراع هي القاعدة والسلم هو الاستثناء ، وظلت مناطق السلم تتضاءل ، بينما تتسع رقعة مناطق الحرب . وفي معظم الحالات ، كان رد الفعل ، رغم ما ينطوي عليه الوضع من أخطار واضحة ، خافتا بشكل غير عادي وغير كاف تماما ان لم يكن قد وصل الى حد عدم الاكتراث .

فالحرب الدائرة منذ مت سنوات بين ايران والعراق كوّنت البلدين زهاء مليون قتيل حتى الآن ، وهي مازالت مستمرة دون أن تبدو لها نهاية . ونتائج هذه الحرب من حيث الخسائر البشرية والمادية مروعة ، والاضطراب التي تنطوي عليها بالنسبة للمجتمع الدولي معروفة تماما . ومن الأمور التي لها دلالة محزنة ان تدفق الأسلحة على كلا البلدين مستمر دون توقف ، كما ان عدد الجهات المورّدة للأسلحة ازداد الى أربعة اضعاف ما كان عليه في بداية تلك الفترة . وبوصفي ممثلا لبلد عضو في حركة عدم الانحياز أرى ان من الأمور المزعجة بشكل خاص ان يحارب بلدان ناميان بعضهما البعض . فهذه حالة تعتبر من مخريات القدر . ويضاف الى ذلك ان الكثير من الأسلحة التي يستخدمها الطرفان المتحاربان متماثل وممتّع في نفس البلدان ومورّد الى الجانبين من نفس المورّدين ، الذين وجدوا في هذه الحرب مناسبة جاءتهم من السماء ليمارسوا تجارتهم المعهودة . ومن الأسباب الاضافية المثيرة للقلق ان كلا الدولتين العظميين الرئيسيتين التزمستا الآن موقفا حياديا حذرا ، بينما تعتقد دول اخرى كثيرة انه قد بات لها الحق في ان تشعر باهتمام حيوي بهذه المنطقة . واذا كانت التجارب السابقة شيئا يطرح جانبا ولا يستفاد منه ، فان التورط والتناحر اللذين لا بد وأن يعقبهما الجمود هما أبعد من ان يكونا شيئا بئسا لأي من الطرفين المتحاربين او للمجتمع العالمي.

لقد قيل ان الصراع بين العراق وايران ، شأنه شأن الكثير من الصراعات الاخرى الحالية المحفوفة بمخاطر عالمية محتملة ، ضارب بجذوره في الماضي . حقيقة ان الماضي لا يمكن تجاهله . بيد أنه من الصحيح ايضا ان الجرائم والمخالفات الراهنة تفسر منطقيا بحسب المعايير التي ورثناها . وفي الازمنة الاخرى التي نموّرها دائما بأنها كانت اكثر وحشية من زماننا قتلت أعداد لا حصر لها من البشر لاسباب سياسية أو دينية أو ايديولوجية . ومن المؤكد ، مع ذلك ، ان غالبية اولئك البشر كانوا ضحايا للتعصب ، الذي يعتبر من اكثر المشاعر إيلاما للنفس على مر العصور .

إن نفس هذه الروح تنشط اليوم وتتجلى في اندلاع أعمال العنف العرقية والطائفية وفي التعصب ، وفي قيام العنصرية ، في شكل نظام من القمع المنظم ، فضلا عن الصراع المرير بين الايديولوجيات المتناحرة . وقد أدى ذلك في السنوات الخمس عشرة الماضية الى احتلال دولة قبرص المستقلة ومن ثم تقسيمها . وفي أفغانستان يحرض الاخ على أخيه في صراع دموي تجرى تفديته من الخارج . وفي كمبوتشيا تتعرض حضارة كانت يوما ما فخورة بنفسها للفناء التام . ان الحوار البعيد عن الضغوط والتدخلات الخارجية شيء يمكن أن يكون ايجابيا وهو جدير بالتشجيع ، كما هو الحال بالنسبة للاتصالات المباشرة بين شمال كوريا وجنوبها ، التي ينبغي أن تستمر . ونحن ندعو شمال كوريا وجنوبها للاستمرار في المفاوضات السلمية التي تهدف الى اعادة توحيدهما .

ان نمرات التعصب المتأصلة ، والرغبة في السلطة المطلقة ، والمواجهة بين العقائد ، أمور تعمق ، منفردة أو مجتمعة ، التوصل الى تسوية تفاوضية في كل من هذه البلدان . ولا يمكن في أي منها أن تكون النتيجة المفروضة عسكريا أساسا يقوم عليه السلم الدائم . وسوف نعيد للمنطق القائل بأن الحرب انما هي امتداد للدبلوماسية ، فنقول أن استخدام القوة في أغلب الاحيان ليس إلا جزءا من المشكلة وليس سبيلا الى الحل . اننا نؤكد اقتناعنا بأنه ينبغي للسلم الدائم والقابل للبقاء في كل حالة من هذه الحالات أن يكون سلما تفاوضيا مقبولا في المقام الاول من جانب الشعب المعني مباشرة .

وفي ضوء الاعلانات الصادرة عن كل الاطراف والقائلة بأن هدفها هو السلم والاستقرار ، يبدو أن هذه الغايات قابلة للتحقيق بيسر . ومع ذلك ، وبشعور من الالاف نطرح الى الاعتراف بوجود هوة عميقة تفصل بين الاهداف المعترف بها وحقائق السياسات الوحشية التي يجرى اتباعها . ومن المعروف جيدا أن الافكار والسياسات الراسخة الناجمة عن هذه الافكار ، رغم خطورتها على العالم ، افكار لا يتوقع للامد أن تتغير بين عشية وضحاها . ومهما قلنا لا يمكن ان نفالي في تصوير حقيقة قائمة وهي ان ما

نحتاج اليه في هذه الظروف هو تغيير في النفوس يؤدي الى الاعتراف بأن الامن النسبي للجميع هو افضل من الفوضى التي لابد أن تنجم عن تلك الطموحات التوسعية .

فلم يكن ثمة مناص من أن تؤدي الرغبة في الهيمنة في الثلاثينات ، التي تجلت في المطالبة بمتنفس حيوي ، الى الحرب . ومن المعروف أن الذين كانوا يعدون للحرب وقتئذ ادّعوا أنهم إنما يعملون بموجب مبادئ وصفوها بأنها مبادئ مقدمة . ومن دواعي الاسف العميق أنه توجد في بعض الاوساط حجج قريبة من تلك الحجج تقدم الآن لتبرير ما يهدد بأن يصبح نوعا من عمليات الابادة المنظمة للجنس التي تقوم بها الدولة مما يسم بالعمار القرن الذي نعيش فيه .

لقد جرت ادانة القمع الوحشي الذي يمارس ضد شعوب الجنوب الافريقي من قبل المجتمع الدولي بالاجماع . ولكن تسمع خارج هذه الجمعية العامة أحداث تدافع لا عن الفصل العنصري بالتحديد ، ولكن على الاقل عن النظام الذي يتبع هذه السياسة . وربما كان من آيات الزمن الذي نعيش فيه ان يوجد أناس يعتقدون أن جنوب افريقيا ديمقراطية وقلعة للحضارة تدافع عن قيم العالم الحر . وهناك غيرهم ممن يدعون بأن التغيير آت ، وان ما نحتاج اليه هو الصبر ، والمزيد فالمزيد من الصبر .

وخلال فترة صعبة أخرى ، كان هناك أناس حاولوا ان يتعايشوا مع تجاوزات نظام وحشي يعتمد على العنصرية أو حاولوا بعد ذلك الادعاء بأنهم كانوا مجبرين على السكوت بدافع الخوف ، وعلى الوجهين فان صمتهم وبالتالي تواطؤهم الضمني يظان وصمة في جبين الانسانية الى الابد . لقد كان هدف الميثاق منع العنصرية التي تجعل من اندلاع الحرب أمرا ممكنا حين أعلن أننا :

" ونؤكد من جديد ايماننا بالحقوق الاساسية للانسان وبكرامة الفرد

وقدره وبما للرجال والنساء والامم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية " .

لقد فرض نظام جنوب افريقيا ذاته على أساس انكار مبادئ الميثاق ، واختار أن يضع نفسه خارج نطاق الحضارة . وتأكيدا لهذا الخيار أعطى لنفسه الحق في العمل على زعزعة الاستقرار في الاقاليم المجاورة وفي تشجيع ذلك . ولقد قام بسلسلة طويلة

من الفارات الحربية وأعمال العدوان ضد جيرانه محتقرا المعايير المقبولة في السلوك الدولي . وهو يستمر في احتلاله غير الشرعي لناميبيا انتهاكا بذلك ارادة المجتمع الدولي ومخربا كل الجهود الدؤوبة لاجراء المفاوضات بربطه هذه المسألة بقضايا لا تتعلق بها .

ويتعين علينا أن نعتزف بنوع من الشعور المتزايد باليأس حين تواجهنا محاولات السفطة الرامية الى التماس الاعذار والتبريرات المنطقية لحالة ليست غير معقولة فحسب ، ولكنها غير قانونية وغير منصفة وغير أخلاقية بشكل واضح . ولأن الوقت أوشك على النفاذ ، فإننا نناشد أصدقاء شعوب جنوب افريقيا ، أصدقاء كل شعوب جنوب افريقيا ، أن يساعدوا في الحيلولة دون الفوضى التي تنمو بذورها الآن ، ونحن نعتقد أن في مقدورهم أن يفعلوا ذلك ، فجنوب افريقيا بـسكانها الثلاثين مليوناً لا تحتاج الى اجفافات الفصل العنصرى ولا الى القمع الارهابي لجيرانها لكي تبزغ كبلد مزدهر له مكانة محترمة بين الامم .

اننا نرى أن الافراج عن نيلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين سيخفف الى درجة كبيرة من التوتر في جنوب افريقيا ، ويمهد الطريق لاحتراز التقدم في عملية التغير السلمي . وسوف تساعد موريشيوس ، اذا ما دعيت الى ذلك ، في السعي لايجاد حل سلمي ، وستقدم مساعيها الحميدة ، وموريشيوس على استعداد أيضا اذا ما دعيت لأن تكون مقرا لاجراء المحادثات والمناقشات الايجابية بين سلطات جنوب افريقيا والممثلين الحقيقيين لغالبية سكان جنوب افريقيا .

ان الثمن الباهظ الذى دفعه أملنا دما عبر التاريخ ينبغي أن يعلمنا على الاقل أن التقدم نحو السلم والتفاهم لم يتحقق بمحاولات فرض مفاهيمنا الضيقة للحقيقة على الآخرين بالقوة . وفي عالم كمالنا المستقطب سياسيا وعسكريا اليوم ، يمكن ان تؤدي الاوهام التي تصور وجود الشعوب المختارة أو المماتر المقررة ، والسياسات التي تتولد عنها ، الى آثار مخيفة بدرجة لا يمكن التفكير بها . وللسبب ذاته قد يكون من الخطر أن نحاول أن نفرض على الآخرين اهتماماتنا الامنية القاصرة علينا وحدنا .

ويصبح الامر ادهى من ذلك عندما يصير الامن الوطني حجة لشن حروب العدوان والقيام بالاحتلالات غير القانونية ومصادرة الاراضي وضمها ، وانكار الحقوق الاساسية للشعوب وتقطيع اوصال امم بأكملها .

إننا نواجه في الشرق الاوسط ، وكذلك في أمريكا الوسطى بشكل متزايد ، خيارا يبدو في ظاهره بسيطا وهو إما أن نصبح شركاء في السلم فنبدأ بتطوير الارادة اللازمة كذلك من الآن ، أو أن نستمر في العيش في ظلال الشكوك المخيفة ذاتها التي انتابتنا لفترة طويلة . ان لدى شعوب الشرق الاوسط كل مدعاة للشعور بأن حالتها قد أصبحت اسوأ مما كانت عليه حين تناولت المنظمة مسألتها لأول مرة .

ويبدو أن الحالة في أمريكا الوسطى تتطور نحو مواجهة طويلة مشؤومة تدور في إطار التنافس بين الدولتين العظميين الرئيسيتين بكل ما ينطوي عليه ذلك من عسكرة مطردة وهجمات مسلحة متزايدة وتبادل الإدعاءات العدائية وتصعيد نبرة الشعارات الطنانة ، الأمر الذي يخلق أثارا مفاجئة على الشعوب المعنية . ويبدو أيضا أن عملية السلم التي استهلقتها مجموعة كونتادورا والتي حظت بتأييد الجميع قد حجت تماما عن الاضواء . وبالمثل فإن الجمعية العامة أوضحت مرارا وتكرارا شروط تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط وصادقت عليه .

والمسألة الرئيسية هي ما إذا كان سيتوافر لدينا القدر اللازم من سعة الأفق والسماحة لنندرك أن التشبث بالافكار الشابتة والمعتقدات الجامدة ليس دليلا على القوة إنما هو اعتراف بالخوف والضعف . فخلال هذا القرن مررنا بحربين عالميتين عرفنا فيهما ما تجلبه الحرب من إذلال لروح الانسان . لقد أطل جيلان متعاقبان - إذا جاز لي أن أستخدم هذا التعبير - على دخيلة النفس البشرية ورأوا ما يتحرك في أعماقها من وحوش ضارية . ولكن صدق ما قيل من أننا نملك القدرة على الاختيار بين الخير والشر ، واننا أيضا نعرف ما تتسم به هذه النفس البشرية ذاتها من قدرة على التسامح فوق الخلافات والتطلع الى مستقبل أفضل للعالم .

وليس من قبيل المصادفة أن تبجل الاجيال على مر الزمان أولئك الذين ينبذون غطرمة السلطة وينحون الى العطف والتواضع سعيا الى إيجاد حلول لما يجابهونه من مشاكل ، فهم يؤمنون بحقيقة تتجلى لهم بلا لبس أو غموض ، يتعمين فيما يبدو تقريرها مرة أخرى ، ألا وهي أن أولئك الذين نعتبرهم أعداءنا ليسوا بالضرورة وحوشا كما يحلو لنا أحيانا أن نصورهم ، وانما هم مثلنا رجال ونساء وأطفال ، يشبهوننا بلا شك في ضعفهم ويشبهوننا أيضا في تطلعاتهم وأحلامهم ومثلهم العليا سواء فيما يخضعهم أو يخضع أبناءهم . وكثيرا ما ننادي بتكافل الانسانية وبالإخاء بين البشر ، ولكن ، لسوء حظنا الشديد ، نادرا ما نملك هذا السبيل . بيد أننا نواجه في الوقت الراهن حالة لا تحتل قصورنا عن بلوغ هذه الحقيقة الاساسية .

ويقال ان الشعوب التي تعجز عن فهم الماضي يُقضى عليها أن تعيشه مرة أخرى . وان أوجه التماثل بين الحالة العالمية الراهنة وتلك التي سبقت إندلاع الحرب العالمية الثانية تتجلى بشكل صارخ بحيث لا يمكن تجاهلها . ولا يملك أحد الحق في محو الماضي ولكننا نملك القدرة على الاستفادة من دروسه كمبادئ توجيهية لتهيئ السبيل نحو مستقبل مقبول لأبنائنا . ويجدر بنا ونحن بمدد الاضطلاع بهذه المهمة أن نرد على السؤال عما اذا كنا نجد في أنفسنا الامكانيات للتغلب على العقبات التي تعترض السلم وتذليلها أم اننا سندفن رؤوسنا في الرمال لنواجه نفس المصير المظلم ونتردى في الهاوية السحيقة مثلما حدث من قبل . والاضطراب الكامنة في الاتجاه السائد حاليا يسهل التعرف عليها ولكننا اليوم أيضا نبدو وكأننا فريسة لكابوس مزعج ينتابنا بشكل متكرر فيعجزنا عن التحرك لدرء هذه الاخطار .

وقد أعرب بعض المفكرين البارزين في الفترة ما بين الحربين العالميتين عن اقتناعهم بأن أية تحسينات نوعية وكمية تدخل على الاملحة لن تخلق عالما أكثر أمنا . ومع ذلك نجد أن السياسات مازالت تنبني على الافتراض القائل بإمكانية تحقيق الامن ارتكازا على تكديس أسلحة تتضاعف قدرتها التدميرية يوما بعد يوم . والذي حدث والعالم يقترب من سنة ١٩٣٩ أن الالتزام بالدولية زعزع من داخله بطريقة مستكنة ، ثم دُمر تماما ، وأُعلنت وفاته نهائيا عندما قضى على استقلال أقدم دولة افريقية . إن رد فعل المجتمع الدولي ازاء السلسلة المتصاعدة من أعمال الارهاب التي ترتكبها الدولة في انتهاك للقانون الدولي والالتزامات الرسمية وغيرها ، يذكّرنا بالاستسلام في وجه هذا النوع من التجاوزات الذي نشهده اليوم . وخلال نفس الفترة هرع عدد من البلدان ، تحت تأثير الوهم بأنها قد تتمكن بهذه الطريقة من تجنب المصير الاسود ، الى الدخول بشكل عشوائي في شبكة من التحالفات العسكرية وترتيبات الامن المتعادية في نفس الوقت الذي أطلقت فيه الجيوش المدعمة بأسلحتها المميّنة على العالم .

وباستثناء الحقيقة التي مؤداها أن جيوش التكتلات المتنافسة مازالت على الأرجح قابضة في ثكناتها نجد أن هذا الوصف ينطبق على الثمانينات مثلما ينطبق على

الثلاثينات ، ففي جميع أنحاء العالم يعمل الملايين من الرجال أوقاتا طويلة لتصميم واستحداث أسلحة الدمار الممعددة للاستخدام في الحرب التالية والتي قد تكون آخر حرب يخوضها البشر . وأنه لا مفر يتنافى مع العقل والمنطق أن تتجاوز النفقات العسكرية مليار دولار أمريكي خلال عام ١٩٨٤ بينما تعاني الأغلبية في العالم من العوز والجوع . والسلبية في مواجهة تعاضم " الثقافة القائمة على الأسلحة " تدعو الى التساؤل عما اذا كان العالم يسير بالفعل على طريق التصادم الذي لا رجعة فيه . بيد أنه يبدو أننا لم نشهد بعد الأموا ، حيث أن الدول الرئيسية الحائزة على الأسلحة عقدت العزم على تحقيق زيادات كبيرة في إنفاقها العسكري مع اعتماد قوي على التكنولوجيا المطورة والتشديد على تحديث الأسلحة والتوسع فيها .

ويواكب الزيادة في انتاج الأسلحة على الصعيد العالمي جهود تستهدف توسيع نطاق المصادرات من الأسلحة واحتدام التنافس بين عدد متزايد من الموردين على تزويد الراغبين في الشراء بمنظومات الأسلحة بالغة التطور . وأنه لتعليق مدمر على الأولويات التي يبدو أن العالم وضعها لنفسه أن يُعتبر انخفاض معدل تدفق الأسلحة " أزمة عالمية " وأن يوصف بهذه الصفة . وفي بعض البلدان نجد أن الرؤية الخطيرة القائلة بأن بيع الأسلحة يعد أمرا مفيدا لأن المراد منه تحقيق الاستقرار والحصول على مكاسب اقتصادية ، بدأت تلقى رواجا . ومن التطورات المثيرة للقلق أيضا أن كثيرا من البلدان الأخرى التي تعد الهدف الرئيسي لاتفاقات نقل الأسلحة ترسي سياساتها على الاعتقاد بأن حيازة الأسلحة يمكن أن تكفل الأمن . فضلا عن ذلك فإن الدولتين العظميين الرئيسيتين اللتين تعدان أيضا الموردين الرئيسيين تلجآن الى نقل الأسلحة كعنصر أساسي لتحقيق أهداف السياسة الخارجية لكل منهما . ومن ثم فإنه مما يصيبنا بخيبة أمل مريرة ، وأن كان لا يشكل لنا أي مفاجأة ، أن الجهود الدولية الدؤوبة الرامية الى الحد من تجارة الأسلحة العالمية تتعرض للاحباط .

والنتيجة أن العالم يجد نفسه اليوم مشرفا على حافة الهاوية . ذلك أن الخطر الذي يتهدد الجنس البشري يتزايد بسبب الاستثمارات الضخمة التي تنفق على صنع الأسلحة

الكيميائية أو التوسع في المخزون منها وعلى تحديث وتحسين قدراتها . كما أن دعم البحوث البيولوجية التي تجرى داخل المؤسسات العسكرية تزايد الى حد كبير الامر الذي يندرج بالشؤم حيث يلوح الشبح الرهيب المتمثل في احتمال نشوب معارك قد تطلق خلالها أمراض مميتة في عالم مجرد من وسائل التصدي لما قد ينجم عن ذلك من فوضى . ان نظام القانون الدولي الذي يحظر استخدام الاسلحة الكيميائية قد هزته الادعاءات بوقوع انتهاكات في هذا الصدد بينما يتبين أن احتمال خطر الاسلحة الكيميائية الدولية غير قابل للتحقيق في المستقبل القريب .

ان الأسلحة الكيميائية والتقليدية الموجودة في ترمانات العالم كافية في حد ذاتها لتعريض حياة الانسان كما نعرفها اليوم للخطر . وتهدد الترمانات النووية بتدمير التطور الذي حصل على امتداد ملايين السنين ، ومحو الحياة ذاتها من على وجه الارض . اننا ندعو الزعماء الذين يحملون مفتاح مستقبل العالم في أيديهم الى التأمل في الخاطر الذي تبادر في ذهن أحد من شهدوا أول تجربة نووية . لقد قال انها ذكرته بأحد السطور الواردة في الفينا ، الكتاب المقدس للهندوس ، : " لقد أصبحت أنا الموت ، مدمر العالمين " . لقد اكتسبت تلك الكلمات طابعا مشؤوما ونبويا في ضوء التطورات المقلقة الحاملة في تكنولوجيا الأسلحة النووية والنظريات الجديدة الخاصة بدورها في السياسات الامنية .

لقد اتفق رئيسا الدولتين العظميين الرئيسيتين على انه لا يمكن تحقيق النصر في حرب نووية وبالتالي لا ينبغي شنها . ويبدو أن النهاية المنطقية تتمثل كخطوة أولى في منع أي نوع من الانتشار النووي ووضع حد للتطورات التكنولوجية . ومما يشير القلق العميق أن نجد العالم يواجه بدلا من ذلك ببرامج ضخمة لتحسين الأسلحة النووية وزيادة وزعها . لقد أصبح المجتمع الدولي رهينة للرأي القائل بأنه يجب المحافظة على التعادل - والذي يعترف بأنه لا معنى له من الوجهة العسكرية - وانه ينبغي تصحيح الاختلالات القائمة ، وان التحسينات التكنولوجية والتوسع في الوزع ضروريان لإظهار الارادة .

وبتذكر ضحايا الاستخدام الأول للأسلحة الذرية في الحرب ، توحدت شعوب العالم في الدعوة الى عدم استخدام تلك الأسلحة مرة أخرى على الإطلاق . ومع ذلك ، هناك سياسات تستند على افتراض أن الأسلحة النووية يمكن تحديد استخدامها بصورة انتقائية في مواقع القتال وهدمار محدود . ومن ثمّ توجد مجموعات قوية تعتقد انه يمكن تجاوز العتبة النووية والسيطرة على نتائجها . كما يجد سباق التسلح النووي محرضين أقوياء يمين من يعتقدون أن التفوق النووي يحقق ميزات سياسية . وفي داخل بعض الدوائر ، تتطور الفكرة الجنونية التي تقول بأن الحرب النووية يمكن خوضها والانتصار فيها .

ومن غير المقبول أن يسمح لهذه الدوائر بأن تجر على العالم العواقب التي يمكن أن تترتب على أفكارها وهواجسها الجنونية . وتشجع حالة المواجهة القائمة على تشكيل واستحداث الأفكار المنحازة . ويعتبر تقسيم العالم الى كتل متنافسة أخطر تهديد عاجل للسلام اليوم . ان التوترات بين الدولتين العظميين الرئيسيتين والتنافس بين الكتلتين تهددنا بالاحتمال المخيف ، احتمال نشوب حرب عالمية ثالثة في أى مكان وأى وقت .

اننا على وعي بأن مجرد التعبير عن الآمال وابداء النصح لن يزيل الخلافات التاريخية والسياسية العميقة التي تسبب الصراعات الراهنة . وفي ضوء الحوافز السياسية والأمنية والاقتصادية الملمومة من المتوقع أن يستمر إنتاج ونقل الأسلحة دون هوادة . وما دامت الأفكار المسماة بالتوازن النووي أو الأمن المتكافئ مستمرة في فرض السياسات سيواجه العالم بسباق نوعي للتسلح من أجل تحقيق التفوق العسكى . وان أعضاء الطابع العسكى على الفضاء الخارجى يهدد بأن يصبح حقيقة لا رجعة فيها . ومستمر الزيادة في تجارب الأسلحة النووية وتراكمها - أفقيا ورأسيا - ما دامت الآراء الراهنة بشأن الاستراتيجية والأمن القومى سائدة . وسيستمر الحفاظ على السلام العالمى معتمدا على التهديد بالدمار المتبادل الاكيد .

ومنذ أكثر من ثلاثين عاما ، حذرنا ألبرت أينشتاين من أن الكشف عن قوة الذرة قد غير كل شيء الا طريقة تفكيرنا . ان نظرية الردع التي تشكل مركز السياسات النووية الراهنة قائمة على مبدأ قديم قدم الجنس البشرى . وتاريخ البشرية لا يعطى البرهان على صحة هذا المبدأ . وفي ظل الظروف الحالية لا يوجد أى ضمان لتجنب الأخطاء أو الحوادث سواء البشرية أو الآلية أو مواجهة بعض الحسابات الخاطئة الجنونية . وعلاوة على ذلك ، فإن المنطق المقدم لتبرير تعزيز الأسلحة النووية هو عدم الثقة فيمن يعتبر " الطرف الآخر " . بيد أن أنصار الردع النووي لابد لهم من أن يشقوا في عدم قيام " الطرف الآخر " باستخدام الأسلحة النووية وهذا التوقع غير واقعى ، ولا يمكن قبوله كأساس لسلام دائم .

لقد تكررت في مناسبات عديدة الدعوة للتوصل الى طرق جديدة في التفكير للتغلب على المازق الراهن . ويجمع مجتمع الأمم على أن هناك مملحة مشتركة جارية في سيادة السلم والحفاظ عليه . وقد وافق مجتمع الأمم ، في هذه الجمعية ، على مبادئ وأهداف نزع السلاح . لقد أوضح رئيسا الدولتين العظميين أن المنافسة الودية يجب أن تحل محل المواجهة كأساس للعلاقات بين الدولتين العظميين الرئيسيتين . وإذا كانت تصريحاتهما جدية ، ينبغي على الدولتين العظميين الرئيسيتين أن تكونا على استعداد لاعادة النظر فيما تتضمنه النظريات والسياسات السائدة بشأن استخدام القوة في العلاقات الدولية . ويتبع ذلك أيضا أن تكونا على استعداد للتوفيق بين وجهات النظر المتعارضة بشأن التدابير الملموسة اللازمة لزيادة الثقة ، والتخفيف من التوترات وتدعيم الأمن وإقامة التعاون . وقد يكون من الممكن عندئذ سيادة السلم على أساس الالتزام بالبقاء المشترك بدلا من التهديد بالدمار المتبادل الأكيد . ونعتقد أن استئناف المفاوضات والاجتماع المقبل بين زعمي الدولتين العظميين الرئيسيتين فرصة لا يجب إضاعتها . ويمكننا القول دون مبالغة أن تلك المباحثات لديها امكانية تحديد مستقبل حضارتنا . كما أن القرارات الصحيحة ستمهد الطريق أيضا لمنهج جديد في معالجة قضايا التنمية .

والمعروف أنه في عالم محدود الموارد ، توجد علاقة عضوية بين النفقات المصروفة على التسليح وبين التنمية الاجتماعية والاقتصادية . لقد خلصت الدورة الاستثنائية الثانية للأمم المتحدة المكرمة لنزع السلاح الى :

" فازدياد الميزانيات العسكرية زيادة مهولة واستحداث وانتاج ووزع أنواع جديدة من منظومات الأسلحة يعد تحويلا واضحا ضخما ومتزايدا للموارد البشرية والمادية عن وجهتها . فالبرامج العسكرية القائمة والمخطط لها تشكل تبديدا ضخما لموارد ثمينة يمكن ، لولا هذا التبديد ، أن تستخدم في رفع مستويات معيشة جميع الشعوب ، وعلاوة على ذلك فإن التبديد يضاعف بشدة من المشاكل التي تواجه البلدان النامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية " . (A/S-12/32 ، الفقرة ٦١)

بيد أن الحالة الاقتصادية في معظم البلدان كانت مستظلمة بما فيه الكفاية حتى بدون معوقات النفقات العسكرية . أن المأساة الراهنة في العديد من البلدان الأفريقية تبرز الحاجة إلى القيام بمبادرات جديدة لحل أكثر المشاكل الحادة التي تواجه الاقتصاد العالمي . ومن الخطأ أن تفسر الدعوة إلى القيام بمبادرات جديدة على أنها مجرد حجة لتحويل الموارد . والمنفعة التي يحققها الجنوب لا تعني بالضرورة خسارة للشمال . أن الحوار بين الشمال والجنوب حول التعاون الاقتصادي قد اتخذ بصورة متزايدة نفس منحى العلاقة السياسية والعسكرية بين الشرق والغرب . فاللغة المستخدمة والخيارات السياسية المتخذة تتمتع في أغلب الأحيان بالمواجهة . ونود أن نركز على وجهة النظر القائلة بأنه بالرغم من البيانات البلاغية والسياسات تبقى حقيقة أن التكافل لا مفر منه .

وهذا واضح تماما في كل من أسباب ونتائج ركود ١٩٨٠-١٩٨٢ ، وهو أطول ركود منذ خمسين عاما . وعلى الرغم من حدوث قدر من الانتعاش في البلدان الصناعية فان آثار الركود لا تزال محسوسة بصورة حادة في معظم البلدان النامية ونحن نقرب من ١٩٨٦ . ولا تزال العلاقات الاقتصادية الدولية مهددة بالغوض التي تسود أسواق العملة والمال . كما أن حالة المديونية العمية العلاج وارتفاع أسعار الفائدة يؤديان الى عرقلة الانتعاش . ويتسبب ركود التمويل وتوقف التدفقات المالية الدولية والقيود المفروضة على التجارة الدولية في تعويق النمو والتوسع . وبسبب تفاؤل الطلب في الاسواق التقليدية تظل أسعار السلع شديدة الانخفاض . وتوقفت في معظم بلدان العالم الثالث عملية التنمية في الثمانينات وهذا في الحالات التي لم تترد فيها بالفعل الى الوراء . وأدى الانكماش القسرى الذى فرض على البلدان النامية بدوره الى خفض صادرات البلدان الصناعية مقللا بالتالى من سرعة انتعاشها .

وهناك اتفاق واسع النطاق على موطن العيب في النظام النقدي والمالي الدولي وفي السياسات التجارية الحالية . ومن المعترف به انه ما لم تبذل جهود مستندة الى سياسات عامة بهدف إزالة القيود المفروضة على توسع الاقتصاد العالمي ، ستظل الشكوك تكتنف آفاق المستقبل . وقد تكون التدابير التي اتخذت فيما يتعلق بأزمة المديونية قد أدت الى كسب الوقت ودفع الانهيار قليلا ، لكن المشكلات الأساسية لم يستنبط لها بعد حل طويل الاجل . وتسببت الاجراءات المسماة باجراءات التكيف التى فرضت كشرط لتقديم تمويل انتقالي واعادة جدولة الديون ، في كثير من البلدان النامية ، في حدوث انكماش شديد كانت له تكلفته الاجتماعية والانسانية الباهظة وآثاره السلبية على التغذية والصحة والتعليم . كما قد تؤدي محملة آثار الانكماش في عدة بلدان نامية الى الاضرار بأفاق التنمية في المستقبل وتثبت انها لا تساعد على الانتعاش العالمي . ويجب أن يستهدف التكيف الحقيقي بدلا من ذلك زيادة إنتاج البلدان المدينة وصادراتها ، الى جانب زيادة مناظرة تواجبها في الواردات من البلدان ذات الفائض .

وأوضحت أيضا الخبرة المستمدة مما شهدته بلدان نامية كثيرة مؤخرا ، ان ارتفاع معدلات الفائدة السائدة يقضي على أثر التحسينات التي تحققت في الموازين التجارية نتيجة خفض الانفاق . ومن ثم تسمى الحاجة الى اجراء خفض حقيقي في معدلات الفائدة ، التي وصلت حاليا الى أعلى مستوى لها في التاريخ المدون . غير انه من غير المرجح أن تخفف هذه المعدلات بسبب السياسات المالية والنقدية المطبقة في البلدان الكبرى لاسيما في الولايات المتحدة . وبقدر ما تكون معدلات الفائدة المرتفعة نتيجة لسياسة مالية توسعية مقترنة بسياسة نقدية تقييدية ، فان القرارات المتعلقة بالمجز البنيوي للميزانية في الولايات المتحدة سيكون لها أثر حاسم على مستوى معدلات الفائدة وعلى تحديد ما اذا كان يمكن علاج حالة المديونية أم لا .

وبالاضافة الى الاختيارات المتعلقة بالسياسات في الولايات المتحدة ، فإن الحاجة ماسة الى وضع ترتيبات لإعادة جدولة الديون بصورة شاملة . ولا تكفي التدابير المؤقتة التي اتخذت في السنوات القلائل الماضية للتصدي لمشكلة مستظل تلازمنا الى أن تجمع كثير من الديون الحالية معا وتجدول على أجل طويل . وتستحق التدابير التي اتخذت تحقيقا لهذه الغاية أن تدرس وتناقش بروح من التعاون والتفاهم . ويجب أن يؤخذ في الاعتبار في أي اتفاق يتم التوصل اليه أثر معدلات الفائدة المرتفعة على البلدان المدينة بأسرها ، وعواقب الصدمات الخارجية المعاكسة على أشد البلدان فقرا وعلى الحالة في أقل البلدان نموا .

وبعيدا عن تلك المناقشة العميقة بشأن المسؤوليات عن حالة المديونية الراهنة ، سيتطلب الانتعاش المطرد تهيئة الظروف لإعادة الإقراض التجاري الى البلدان المدينة بمستويات مناسبة . إذ لن يضيق عدم إحراز تقدم بشأن هذه المسألة من آفاق النمو في البلدان النامية فحسب بل سيزر أيضا بالانتعاش في البلدان الصناعية . وتتقضي هذه الحجة القوية نفسها من المجتمع الدولي أن يعمل على حل المشاكل التي نشأت عن تزايد الضغوط الحمائية وتكاثر القيود التجارية . وبالنسبة للكثيرين في الشمال الصناعي ، أصبحت الحماية - في شكل التعريفات والانصبة والاحكام الوقائية

وأشكال أخرى أكثر تواريا بها فيها الإعانات - وسيلة لتفادي التغيير بالحفاظ على صناعات عفا عليها الزمن . ولم تهدد الحماية بالحكم على عدد كبير من البلدان بتخلف اقتصادي دائم فحسب ، بل أضرت أيضا بالبلدان الصناعية نفسها . ويعد الوصول الى الأسواق الصناعية أمرا أساسيا بالنسبة لبلدان نامية كثيرة لتحسين ميزانها التجاري وخدمة ديونها واستئناف النمو . كما تعد زيادة حجم الصادرات الى العالم الثالث مهمة لضمان استمرارية انتعاش البلدان الصناعية . هناك اذن حجة قوية في صالح اجراء مفاوضات عالمية بهدف تيسير وصول صادرات البلدان النامية الى الأسواق .

وحتى اذا افترضنا اننا توصلنا الى حل موات للغرض الراهنة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، فاننا سنظل مواجهين بالمشاكل الخاصة بأكثر البلدان فقرا وأقلها نموا . فقد كان للركود الذى اقترن بعوامل أخرى ، داخلية وخارجية في آن معا ، تأثير مدمر على سكانها . وتدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية سريعا في أماكن كثيرة مهددة بالانهيار الكامل . واقترن أثر انخفاض أسعار السلع الأساسية بركود المساعدة الانمائية الرسمية بسبب تزايد الاحتياجات وملط ، التراجع عن مفهوم تعدد الاطراف ، الذى يتضح من انخفاض دعم التدفقات الميسرة ، الاضواء على الانقسامات التى تسود عالما يدعوه منطق الامور الى الترابط . وبدون زيادة حجم التدفقات الميسرة واجراء تحسينات فورية في البيئة الخارجية سيكون وجود بعض البلدان ذاته ككيانات سياسية واقتصادية واجتماعية منظمة معرضا للخطر .

ونحن نسلّم بأنه توجد في بلدان نامية كثيرة حاجة ماسة الى إعادة رسم السياسات لمراعاة أوجه قوة ومحدودية ممتلكاتها ومواردها . وبصفة خاصة ، تعد الحجج لصالح تنمية الموارد البشرية بالغة الأهمية وتستحق أن تولى اهتماما فوريا . ومما يتسم بأهمية حيوية أن تحدد القيود الداخلية والقيود المفروضة بحكم سياسات عامة على التنمية وأن يجرى التصدى لها . ومن المهم كذلك تحديد الاولويات على ضوء احتياجات الشعوب وقدرة البلدان على تلبيتها . ومن الحيوى مواصلة استكشاف وتطوير إمكانات التعاون الاقليمي ودون الاقليمي في مجالي التجارة والانتاج . وفوق كل اعتبار

يجب استئناف الحوار بين الشمال والجنوب - الذى انقطع الآن - على أساس التحقيق المشترك للمصالح المتبادلة ، لأن عدم اللجوء الى ذلك لن يخلق سوى بديل وحيد يتمثل في ترك الحقائق الحالية تفعل فعلها مما سيؤدى الى حدوث مآسٍ متشابهة من ضياع الفرص وعدم استغلال الإمكانات في الشمال الصناعي والجنوب النامي سواء بسواء .

ويُدعى في أحيان كثيرة أن الكلمات التي تلقى في الجمعية العامة تعبّر عن وجهة نظر متشائمة دونما داع . إننا لا نضع على أعيننا نظارات وريّة ومن ثمّ لا نستطيع إلا أن نرى الأشياء على حقيقتها . ونحن نفتقر الى ذلك النوع من التخيل الذى يرى الامجاد فيما تريقه الحرب من دماء وتحدثه من تشوهات . ونحن لا نجد أثرا لوطنية أو بطولة في القتل العشوائي للرجال والنساء والاطفال وللعسكريين والمدنيين على السواء . لقد جعلت بعض من أفضل العقول في عصرنا كل مهمتها تطوير أسلحة التدمير الشامل التي تهدد الجنس البشرى بالغناء . وفي استعراض رائع لعدم اكتراث بتطلعات المجتمع الدولي ، تواصل الدولتان العظميان الرئيسيتان تحريك قواتهما النووية في لعبة خطيرة هي لعبة العيش على حافة الهاوية . وحول تنافسهما السياسي والعسكري ، الى جانب نقل الأسلحة النووية ، مناطق شاسعة من العالم الى شحنات بارود تهدد بالانفجار في أى وقت .

وفي عالم تستوعب فيه النفقات العسكرية أكثر من ألف بليون دولار سنوياً ، فإن المبالغ المكرمة على النطاق العالمي للمساعدة الانمائية لا تتجاوز ٢٨ر٨ مليون دولار . إن العالم اليوم يهدد على النفقات العسكرية أكثر مما ينفقه على الصحة والتعليم مجتمعين . وفي كل عام يترك ١٥ مليون طفل في البلدان النامية فريسة للموت من سوء التغذية والمجاعة . وتحدث هذه المأساة المروعة في عالم لديه من الموارد ما يكفي لاطعامهم . إن أكثر من ثلثي سكان العالم يعيشون على حافة هاوية اقتصادية ومسيرهم معلق على مقررات لا سلطان لهم عليها ، وأصبح محكوم عليهم بأن يظلوا نهبا لتهديد البطالة والجوع وانحدار مستوى المعيشة ، وعملية تكثيف مجاعة تجرى عليهم وهم على الحد الفاصل بين الحياة والموت .

إلا أن هناك سبيلاً آخر ، والطاقت المطلوبة لانتهاجه تكمن فينا جميعاً كأفراد وأمم . ولقد دلل الأفراد على صحة ذلك مؤخراً بتضامنهم الرائع عندما هبوا لنجدة ضحايا الجفاف والمجاعة ، كما دللت عليها الحكومات بتقديمها المساعدات التي تتجاوز الحواجز السياسية والعقائدية . وفي العديد من حالات الأزمات أبدى الأفراد والأمم من القدرة على التعاطف والتكرم ما يمنحنا الأمل في المستقبل . ومن المسلم به أن سباق التسلح الحالي لا يمثل فحسب تهديداً هائلاً للموارد بل إنه أيضاً يرغمنا على أن نعيش مهددين بمحرقة نووية . ومن المسلم به أيضاً أن الخلل الحالي الذي أصاب العلاقات الاقتصادية الدولية يوئد نوعاً من عدم الاستقرار قد يكون سبباً في نشوب حرب مروعة . لذا فإن التحدي الذي نواجهه هو أن نعدّ عدتنا بكل ما أوتينا من ذكاء وقدرات خلاقة للنضال من أجل عالم يسوده السلم والرخاء . إن لدينا من الموارد ما يمكننا من بلوغ تلك الغاية ، وما نحتاجه فقط هو الالتزام .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : باسم الجمعية العامة أتوجه

بالشكر إلى رئيس وزراء موريشيوس على البيان الهام الذي أدلى به لتوّه .

امطبخ السيد جونغوث رئيس وزراء موريشيوس من المنمة .

السيد دا كوستا (سان تومي وبرينسيبي) (تكلم بالبرتغالية وقدم

الوفد نما بالانكليزية) : سيدى الرئيس ، إن انتخابكم رئيسا لهذه الدورة ، اذ يتصادف والاحتفال بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ، يمثل اشارة مزدوجة : اشارة بدبلوماسية له خبرة دولية ، ويتحلى بخصال انسانية معروفة للجميع ، و اشارة ببلاده اسبانيا التي تكرّم مبادئ الميثاق وتحترمها ، وتسهم اسهاما فعّالا في تنفيذ الاهداف النبيلة التي تسعى منظمتنا الى تحقيقها . ويسرنا ، سيدى الرئيس ، أن نؤكد على تأييد وفد جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية لكم وتعاونيه الكامل معكم . ونود أن نشيد بسلفكم السفير بول لوساكا ، وهو أحد أبناء افريقيا المرموقين، لما قدمه لنا من مثل طيّب ، وللاللتزام الذى ميّز أدائه في اضطلاعـه بواجباته .

اسمحوا لنا أيضا أن نعرب عن امتناننا الخاص للسيد بيريز دى كوييار الامين العام للأمم المتحدة للتفاني والتصميم والمهارة التي تتميز بها أعماله في ادارته لمنظمتنا ، وللروح الخلاقة التي استلهمتها المبادرات التي صدرت عن مكتبه . ونود ، على وجه الخصوص ، أن نؤكد على تقديرنا لاسهامه الشجاع والخلاق بالتحليل الذى يقدمه عن حياة منظمتنا في تقاريره المتعاقبة المرفوعة الى الجمعية العامة .

ان الأمم المتحدة ، وقد برزت من انقراض الكارثة التي لحقت بكوكبنا وأشاءت فيه الخراب والدمار، أثبتت وجودها كأداة لحفز آمال جميع الشعوب في السلم والتقدم . إن الاحتفال بالذكرى الأربعين لانشائها يتطلب بالضرورة تحليل النتائج التي أحرزت ، وذلك في ضوء المقاصد التي حددناها بأنفسنا لدى تأسيس الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو .

غير أن هذه العملية لن تكون ذات مغزى كبير ما لم نشارك جميعا في فرضية أساسية مؤداها ان الأمم المتحدة ليست سوى ما يريده الاعضاء بإرادتهم وعملهم الجماعي . لذا ، فإن العمل الفردى أو الجماعي للدول يشكل بالنسبة للأمم المتحدة ، بوصفها تعبيرا عن الارادة الجماعية لهذه الدول ، الاداة الوحيدة لضمان الفعالية في بلوغ اهدافها.

ومن وجهة النظر هذه ، وهذا هو فهمنا ، فإن العملية التي نقترحها تتحول الى دراسة لحجم ونوعية الاسهامات التي قدمتها كل دولة على مدى هذه السنوات الاربعين من التعايش .

ومن هذا المنظور ، نستطيع أن نرى أن المسؤولية عن الاستمرار في استخدام القوة في العلاقات الدولية أو في التهديد باستخدامها لا يرجع الى عدم فاعلية الامم المتحدة ، ولكنه يرجع الى الدول التي تنتهك الفقرة ٤ من المادة ٢ من الميثاق .

فاذا كان اليأس والغم يملآن قلوب تلك الشعوب التي تشهد عاجزة ، في مناسبات عديدة ، عدم قدرة الامم المتحدة على التدخل لوضع حد لحالات الصراع والعدوان التي تهدد السلم والامن الدوليين ، فلا يسمعنا إلا أن نقول ان الاجراءات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق لا يجرى تطبيقها بسبب افتقار بعض الدول الاعضاء الى الارادة السياسية المشتركة .

واذا كانت الاختلافات في المصالح والنزاعات بين الدول كثيرا ما تتطور الى حالات صراع معلن ، فلا بد لنا من التسليم بأن الدول الاعضاء تتجاهل في معظم الاحيان آليات التسوية السلمية للنزاعات ، الوارد ذكرها في الفصل السابع من الميثاق ، واللجوء الى محكمة العدل الدولية .

واذا كان شراء البعض يتباين تباينا كبيرا مع فقر الاغلبية ، فهذه الحالة ليست نتيجة للوضع الطبيعي للامور ، ولا ترجع الى عدم وجود نية معلنة لدى الامم المتحدة لوضع واعتماد وتعزيز اجراءات تستهدف اقامة نظام اقتصادي أكثر عدالة .

ان حقيقة الامر تكمن في الانانية الخائفة لدى حفنة من الدول تبنى ترددا في نبذ امتيازات فترة تاريخية عفا عليها الزمن ، بمعارضتها لاية تغييرات في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية وآلياتها ، تستهدف خدمة التنمية من أجل الجميع .

ولن يتسنى لنا استعادة دور الامم المتحدة المتميز والذي لا بديل له في مواصلة البحث من أشكال أفضل للتعايش المتحضر بين بني البشر، إلا من خلال الالتزام المتجدد بمبادئها (*) .

(*) تولت الرئاسة ناشبة الرئيس السيدة كامترو دي باريش (كومتاريكا) .

إن حضور وفد جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية في هذا المحفل العظيم للدول ذات السيادة شاهد على تحقيق مبدأ عالمية الأمم المتحدة ، وكذلك على دورها الكبير في تعزيز حق الشعوب في تقرير المصير .

ويجدر بنا أن نشير هنا الى الاسهام الكبير الذي كان لاعتماد القرار ١٥١٤ (د - ١٥) في جمل منظمتنا عالمية حقا .

وكان هذا القرار بالنسبة لشعب سان تومي وبرينسيبي سبب وضع كفاح شعبنا لتحقيق هويته واحراز استقلاله الوطني على جدول أعمال المجتمع الدولي .

وان بلادنا التي تحكمها عزلتها الجغرافية والتي تعرضت للقهر من جانب المحتلين الاستعماريين الذين فرضوا علينا أسلوبا للحياة بعيدا عن التيارات التحريرية الرئيسية في عصرنا ، ومن ثم فان كفاح الشعب في سان تومي وبرينسيبي وجد في مُثُل التحرير التي دعت اليها الأمم المتحدة ، وفي الحركة المعادية للاستعمار التي نجمت عنها ، ركيزة عززت نضاله وألهمت استراتيجيته وشدت من أزره .

وكان من شأن السيادة الوطنية التي أحرزناها في ١٢ تموز/يوليه ١٩٧٥ وما أعقب ذلك من انضمامنا الى المجتمع الدولي كدولة مستقلة ، أن يدفعنا الى اعتناق مُثُل الأمم المتحدة باعتبارها مُثُلنا وأن نرسم علاقاتنا الخارجية وفقا للقواعد التي حددها الميثاق .

وعلى ذلك فان دفاع جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية عن الأمم المتحدة وسعيها بكل ما تملك الى تحقيق أغراضها انما هو أمر طبيعي وتصرّف من منطلق المسؤولية .

ومن ثم فان درجة ارتباطنا بالأمم المتحدة لا مزيد عليها ولا تنبع إلا من إدراكنا لحدود قدرتنا الذاتية على التحرك المستقل .

وان عضويتنا في منظمة الوحدة الافريقية وفي حركة بلدان عدم الانحياز ليتفق مع ادراكنا لكون تحقيق أمانينا الوطنية واسهامنا بدور ملموس في الحياة الدولية ، يتطلب بالضرورة الربط بين اهتماماتنا الذاتية والاهتمامات الاقليمية والدولية والسعي الى التعاون باعتباره شرطا أساسيا للسلم وتقدم البشرية .

ومن ثم فإننا نرفض المشاركة في أية مشروعات لتقسيم العالم الى مناطق نفوذ تخضع للتحالفات السياسية العسكرية ، أو المشاركة في الأفعال التي تُبنى على المصالح الوطنية الانانية وتؤدي الى خلق التوتر والصراع وتهدد السلم والأمن الدوليين . وعلى ذلك ، فقد اخترنا سياسة عدم الانحياز باعتبارها أنسب الوسائل للدفاع عن التزامنا بالسلم العالمي والتفاهم وحسن الجوار والمشاركة الايجابية في البحث عن حلول لمشاكل عصرنا .

ولكننا إذ ندرك أن هذا الالتزام لن يتحقق على نحو كامل إلا في عالم خال من عناصر الصراع والحرب ، فإننا نتخذ موقفا ايجابيا في الحملة التي أضفت عليها منظمنا طابع الشرعية والتي تتفق مع مبادئها ومع الأهداف التي نسعى الى تحقيقها . ويدخل في هذا السياق تأييدنا لنضال الشعوب من أجل تقرير المصير والامتناع عن ومن أجل القضاء على العنصرية واحترام حقوق الانسان ، ونزع السلاح ، وإبعاد خطر استخدام القوة في العلاقات بين الدول أو التهديد باستخدامها .

ولما كان النظام الاقتصادي العالمي القائم يقف عقبة أمام الجهود التي نبذلها لتحقيق الرخاء والتقدم في بلادنا ، فإننا نضم صوتنا الى أصوات البلدان النامية التي ارتفعت بانتقاد النظام الحالي وأشارت الى طرق بديلة يمكن أن تؤدي الى العدالة للجميع ، وتكفل لكل طرف جزاء عادلا لما يبذله من جهد في خلق الشروة العالمية .

وينبغي النظر الى ما أضفته الأمم المتحدة من قوة دفع على عملية تقرير الشعوب لمصيرها وتحقيق استقلالها بعد أن كانت خاضعة للسيطرة الاستعمارية على أنه انجاز يتسم بأهمية سياسية كبرى في تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة .

وإذا كان للأمم المتحدة أن تفخر بما تحققت من تقدم في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، فما زالت هناك حالات تتطلب مضاعفة الجهود لأنها ليست مجرد انكار للحقوق التي أقرتها منظمنا ، بل انها في بعض الحالات تشكل أيضا خطرا على السلم والأمن الدوليين .

ففي جنوب افريقيا مازال نظام الفصل العنصري مصدرا دائما للتوتر وعاملا لعدم الاستقرار وهو العقبة الرئيسية في سبيل السلم في المنطقة .

ان الصلف الذي يدفع بنظام الفصل العنصري الى تحدي الارادة الجماعية للمجتمع الدولي والانتهاك المستمر للسلامة الاقليمية للدول المجاورة والى تدريب وتمويل وتسليح المجموعات التي تعمل ضد الحكومات الشرعية القائمة قانونا ، يتطلب اتخاذ اجراءات واضحة وقاطعة تؤدي الى انتهاء ذلك النظام .

وقد فرض على جمهورية أنغولا الشعبية خوض الحرب رغم رغبتها في السلام وهي تبذل تضحيات هائلة عسكرية واقتصادية للدفاع عن سلامتها الاقليمية التي تعرضت للانتهاك مرارا من جانب الجيش العنصري .

ولما كانت جمهورية أنغولا الشعبية قد أظهرت استعدادها للتفاوض ومرونتها في البحث عن حل يتفق مع حقوقها السيادية ، لم يعد هناك ما يبرر حالة الحرب غير المعلنة المفروضة عليها من جانب جنوب افريقيا . ويتبني للمرء أن يتساءل عن مدى جدية نظام بريتوريا عندما يؤكد انه متقيد بالتزاماته .

ويؤكد ما نذهب اليه ما حدث من محاولة التخريب في خليج كابندا وما حدث مؤخرا من غزو واحتلال للجزء الجنوبي من الاراضي الانغولية .

وان نظام الفصل العنصري إذ يعتمد على زعزعة الاستقرار في الاقليم واضعاف الدول المجاورة اقتصاديا ، باعتبار ذلك شرطا لبقائه ، يقف موقفا معاديا لمناخ التعايش السلمي الذي نتج عن اتفاقية نكوماتي ويعمد الى مهاجمة دول خط المواجهة الاخرى .

وفي ناميبيا ، يمثل تشكيل ما يسمى "الحكومة المؤقتة" تحديا للرغبة التي أعرب عنها المجتمع الدولي في قيام ناميبيا المستقلة ، ويمثل عقبة أخرى في طريق تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وتبين التطورات الجارية في جنوب افريقيا أن التحدي الذي يواجهه نظام الفصل العنصري والذي يشن بقيادة المؤتمر الوطني الافريقي وغيره من القوى الديمقراطية لن توقفه الموجات المتعاقبة من القمع والمستندة الى اعلان حالة الطوارئ . وتدعو هذه التطورات الى اجراء حوار حقيقي يرمي الى انتهاء الفصل العنصري ، واقامة نظام يعترف بحقوق الافراد وحياتهم .

ونظرا لمحاولة نظام بريتوريا في التسليم بضرورة اجراء التغييرات اللازمة ،
وتبدد ما كان يراود البعض من أمل في انها قد تتخلى عن سياستها العنصرية ، فلم يعد
هناك من سبيل غير العمل الحازم والجماعي من جانب المجتمع الدولي ، ولاسيما من جانب
من يحتفظون بعلاقات وثيقة مع جنوب افريقيا .

ونحن إذ نرحب باعتماد مجلس الامن للقرار ٥٧١ (١٩٨٥) وبالتدابير التي قررت
كثير من الدول الاعضاء اتخاذها ، نعتقد انه يجب أن يعقبها اجراءات أشد وعلى الأخص
اتخاذ التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

وما زالت هناك حالات للنزاع في مناطق أخرى من القارة . ومن المشاكل الافريقية
التي تستحق اهتماما خاصا مسألة الصحراء الغربية ، وذلك في اطار منظمة الوحدة
الافريقية ، ومع الالتزام الدقيق بمبادئ ميثاقها ، بغية تحديد المعايير التي ينبغي
مراعاتها في الحل العادل الذي يحترم كرامة جميع الشعوب المعنية .

ان القرار (AHG 104)، الذي اتخذته رؤساء دول وحكومات منظمة عموم افريقيا ، هو في رأينا أنسب إطار قانوني لحل دائم لهذه المسألة . إن اختيار منظمة الوحدة الافريقية لاجراء حوار بين جبهة البوليساريو ومملكة المغرب ، ينادى في المقام الاول بنتيجة سلمية من شأنها أن تؤدي بالتاكيد الى تحقيق وقف إطلاق النار ، وهو شرط أساسي لا غنى عنه لاجراء استفتاء بشأن تقرير المصير .

ان الموقف الذي اتخذته الاجتماع الوزاري لبلدان حركة عدم الانحياز والقرارات التي أصدرتها الجمعية العامة ، انما يجسدان اجماعا دوليا ، يضي على مقرر منظمة الوحدة الافريقية الشرعية اللازمة لمواصلة الجهود المؤدية الى تنفيذه .

إن جمهورية سان تومي وبرينسيبي بوصفها جزءا من المنطقة الوسطى للقارة الافريقية ، تقيم علاقات دينامية مع الدول المجاورة يحتل فيها مبدأ حسن الجوار مكان المدارة . وفي هذا السياق ، فإن الجهود التي يبذلها رئيس جمهورية الكونغو الشعبية والخطوات التي اتخذتها منظمة الوحدة الافريقية لتهيئة مناخ موات للمصالحة الوطنية بين شعب تشاد ، إنما تستحق تأييدنا التام . ونحن نعتقد أن السلم في تشاد لن يستتب إلا من خلال المصالحة الوطنية وبالإعتراف بحق شعب تشاد في أن يقرر بنفسه دون أي تدخل أجنبي السبل والوسائل التي تعد أفضل ضمان للدفاع عن هويته الوطنية .

أما في الشرق الاوسط فإن الحروب التي تلم بالمنطقة تشكل سببا للقلق المستمر من جانب المجتمع الدولي ، خاصة عندما تمتد آثار تلك الحروب الى دول - معروفة تقليديا بأنها مسالمة - وتهاجم لا شيء إلا لأنها ترحب على أراضيها بالممثلين الشرعيين لشعب سلب حقه في الاستقلال وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة . ونحن على اقتناع بأنه - بغض النظر عن الاطار المتفق عليه سواء كان اقليميا أو دوليا - لن يتحقق حل عادل دائم للصراع في الشرق الاوسط دون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

وفي نفس هذه المنطقة ، هناك صراع آخر يؤدي الى تدمير لا مبرر له للموارد الوطنية الضرورية للغاية لتنمية الشعوب المعنية . فمما يؤسف له أن التعمت قد حل

محل العقل والمنطق ، ونحن ننضم الى أولئك الذين ينادون العراق وايران إنهساء
الاعمال العدائية وأن يضما جهودهما الى الجهود التي تبذل من أجل القضية المشتركة
للشعوب العربية .

اننا نرغب بقلق متزايد تصاعد التوتر في امريكا الوسطى . وتبدو لنا مبادرة
مجموعة كونتادورا - بسميها لإيجاد حل يحد من الصراع في امريكا الوسطى من خلال
التفهم الذي يحترم الحقوق والمصالح المشروعة لكل بلد معني - هي البديل الصحيح
للسلم . لذا ، يجب تمضيدها وتشجيع استمرارها .

ورغم أن المبادئ التي اقترتها منظمنا تمثل مصدرا للتعقل ومدعاة
للمشاهدة ، فإن تحقيق هذه المبادئ ما زال هدفا بعيد المنال بالنسبة لبعض
الشعوب . إن حق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال لا ينبغي أن ينظر اليه على أنه
أمر متوقف على مسايرة دواعي المصلحة الإقليمية أو دون الإقليمية أو يتمشى مع
المصالح الوطنية لدولة أو أخرى . فهو بوصفه حقا مطلقا للشعوب يطفئ ويفلب على أية
صفقات أو مناورات ترمي الى تسويغ انتهاك هذا الحق ، بالتذرع بحق آخر للدول لا يقل
عنه شرعية الا وهو الحق في عدم التدخل في الشؤون الداخلية . إذ أن عدم التدخل في
الشؤون الداخلية للدول ملاح يشتر لتجنب التنديد ببعض لعقبتهم عملية إنهاء
الاستعمار باستخدامهم القوة ضد شعب أعزل .

لقد تجاوز كفاح شعب تيمور الشرقية حدودها بالفعل ، وهو يشن الآن خارج
الحدود سعيا لكسر جدار الصمت الذي لا يمكن أن يخلق مرخة الاستفاضة المادرة عن شعب
الموهرى . إن اعتراف الدولة القائمة بالادارة بالحقيقة الاستعمارية والمقاومة
المسلحة لشعب الموهرى بقيادة جبهة فرتيلين ، لدليل واضح على أن هذا الشعب لم
يستغف بعد من حق تقرير المصير الحقيقي . ونحن نشيد بالجهود التي يبذلها الامين
العام في الاضطلاع بولايته التي اناطتها به الجمعية العامة ، ويحدونا الامل في أن
تؤدي المحادثات بين الطرفين ، البرتغال واندونيسيا ، الى تسوية تفاوضية للمسألة
الاساسية الا وهي تقرير المصير لشعب تيمور الشرقية .

ان التقسيم المستمر لشبه الجزيرة الكورية وحالة التوتر السائدة هناك انما يشكلان مصدر قلق مستمر لبلادنا . ونحن نود أن نشفي على الاتصالات بين طرفي كوريا بـل ونشجعها ، إذ لا نزال نرى أن التوحيد السلمي لكوريا هو وحده الذي سيضمن السلم في المنطقة ، وسيلبي التطلعات المشروعة للشعب الكوري .

لا يمكن أن يكون هناك أى شك في أن النظام الاقتصادي الدولي الراهن له آثار سلبية على البلدان النامية . فالاطفال - الضحايا الابرياء لهذه الحالة - يجارون طلبا لاهتمام خاص من جانب المجتمع الدولي . ويعد قرار مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة بالقيام ببرنامج تطعيم على مستوى عالمي ممتد حتى عام ١٩٩٠ ، إسهما في هذا العمل المطلوب ، وهو يحظى بالتأييد التام من جانب جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية .

إن الحالة في العديد من البلدان النامية ، والتي ازدادت تفاقمًا من جراء امتزاج الحالة الاقتصادية العالمية بالكوارث الطبيعية ، إنما تتسم بمستويات منخفضة من الانتاج ، وانخفاض في حصيله المادرات، ومتطلبات خدمة الدين المتصاعدة بصورة مستمرة ، وأوجه النقص في الغذاء، وانخفاض القدرة على الاستثمار في القطاع الانتاجي ، وهذه كلها تستحق اهتماما خاصا من جانب المجتمع الدولي .

ومن المناسب أن نعرب هنا عن امتناننا للأمين العام لعمله على استرعاء انتباه المجتمع الدولي للآزمة الاقتصادية السائدة في افريقيا ، وللعديد من الاجراءات التي أعقبت اعتماد الجمعية العامة - في دورتها التاسعة والثلاثين - للاعلان الخاص بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا .

إن رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، ادراكا منهم بخطورة الحالة ، واعترافا بالمسؤولية الاسامية للبلدان الافريقية في تجاوز الازمة قد حددوا - وفقا لخطة عمل لاغوس - بعض التدابير الرامية الى اعادة انعاش الاقتصادات الافريقية وطالبوا المجتمع الدولي - وبصفة خاصة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة - بتقديم المساعدة بأشكالها المختلفة .

ان جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية -بوصفها بلدا جزريا فـي افريقيا ، مدرجا على قائمة اقل البلدان نموا ، لم تغلت من الآثار السيئة للآزمة الاقتصادية العالمية . فقد أرغمتنا آثار هذه الآزمة ، بالإضافة الى عوامل داخلية ، بما فيها التقلبات المناخية ، على إعادة تحديد اولوياتنا ووضع برنامج للإصلاح والانعاش الاقتصادي ، وهو يعتمد أساسا على الاستغلال الأقصى لقدراتنا الحالية .

وفي هذا السياق ، نعتز بأن تدفق المعونة الخارجية يبدو في هذه المرحلة شرطا أساسيا لتحقيق النجاح . لذا فإننا ، سننفذ في نهاية هذا العام ، الى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، المرحلة الأولى لبرنامج المائدة المستديرة في بروكسل مع شركائنا في التنمية الاقتصادية لبلادنا . وما زلنا نعتقد أن البلدان الأعضاء والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ستتمكن من الامتجابة بطريقة موضوعية وملمومة لهذه المبادرة .

إذ نجدد إيماننا بمبادئ الأمم المتحدة ومثلها العليا بل وقبولنا التام لها ، فإننا نود أن نعرب عن إيماننا بأن التاريخ سيسجل لهذه الدورة الأربعين أنها معلم بارز من معالمه ، إذ نعيد تأكيد اقتناعنا بالدور المنوط بالأمم المتحدة الاضطلاع به في السعي من أجل عالم أفضل ، والتزامنا الجماعي بهذا الدور .

السيد موانغالي (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعرب عن

تهنئتي الحارة للسيد دي بينيس بمناسبة توليه منصب رئيس الجمعية العامة الرفيع في هذه الدورة الأربعين ذات الأهمية القصوى . وأتمنى له ولاعضاء مكتب الجمعية أطيب التمنيات بأن تثمر جهودهم في توجيه أعمال الدورة الأربعين الى نتائج ناجحة . وأود أيضا أن أعرب لسلفه ، الممثل الدائم لزامبيا ، السفير بول لوساكا ، عن تهانينا الحارة وتقديرنا لتفانيه وإخلاصه وحكمته في إدارة أعمال الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة . كما أود أيضا أن أشيد بأميننا العام ، السيد خافيير بيريز دي كوبيار ، وموظفيه للخدمات الممتازة التي واصلوا تأديتها بإخلاص لمنظمتنا .

لقد سبقني الكثير من المتكلمين الموقرين أثناء مداولاتنا الى التذكير ، عن حق ، بالأحداث المأساوية التي أدت الى انشاء الأمم المتحدة . وفي نهاية الحرب العالمية الثانية ، قررت شعوب العالم أن تنقذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب ، وفي سان فرانسيسكو في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٥ ، وفي ختام مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمنظمة الدولية ، تم توقيع ميثاق الأمم المتحدة الذي دخل حيز التنفيذ في ٢٤ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٤٥ الذي أنشئت بمقتضاه منظمة الأمم المتحدة . لقد حددت المنظمة مقاصد وأهدافا لتحقيقها ، وردت في المادة الاولى من الميثاق . اننا إذ نجتمع هنا لنؤمن الفكر في إنجازاتنا ومواطن ضعفنا طوال أربعة عقود مضت ، أود ، بالنيابة عن وفد بلدي ، أن أشني على المنظمة لإنجازاتها العظيمة . وعلى سبيل المثال لا الحصر ، لم تال المنظمة جهدا ونجحت الى حد بعيد ؛ أولا ، في تجنب وقوع صدام عالمي رئيسي ؛ وثانيا ، في تعزيز مسار عملية إنهاء الاستعمار باعتمادها وتنفيذها قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) ؛ وثالثا ، تعزيز احترام حقوق الانسان ؛ ورابعا ، اعتماد اعلان وبرنامج العمل الخاص بإنشاء نظام اقتصادي عالمي جديد؛ وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ؛ وخامسا ، تدوين الصكوك الدولية القانونية لتنظم سلوك الدول في مختلف الميادين ، بما في ذلك اعتماد اتفاقية قانون البحار في مونتيفو باي ، في جامايكا في عام ١٩٨٢ ، والتي كانت معلما من معالم تاريخ منظمتنا .

إن الدرس المستفاد من الحرب العالمية الثانية ولا سيما القصف النووي لهيروشيما وناجازاكي ، ينبغي أن يذكرنا بأن الحرب يجب ألا تكون أبدا أسلوبا لحسم النزاعات الدولية . وفي هذا العام الذي نحتفل فيه بالذكرى الأربعين ، ينبغي أن نكرس أنفسنا من جديد تكريسا كاملا للسلم والتعاون ، والالتزام الصارم بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام المعهدين الدوليين لحقوق الإنسان والمعايير الثابتة للقانون الدولي .

وينبغي العمل على زيادة تعزيز المؤسسات التي أنشأها المجتمع الدولي من قبل لتحقيق هذه الغاية وكذلك التقدم الذي أحرز في الـ ٤٠ سنة الأخيرة ، لضمان التحقيق الكامل لعالمية منظمنا وإنهاء الاستعمار ونزع السلاح والتنمية الاقتصادية والميانه الكاملة في السلم والأمن الدوليين في ظل مناخ تحترم فيه سيادة كل دولة وكرامة كل فرد وقيمته في رحاب الحرية الكاملة . ولن تتقاسم كينيا أبدا عن الإسهام في هذه الجهود . إن تطلعاتنا الوطنية تتأصل جذورها بعمق في فلسفة السلم والمحبة والوحدة والتنمية ، التي تترجم الى سياسة عدم الانحياز الايجابي وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين . ونود أن نسجل المسؤولية الخاصة التي وضعها ميثاق منظمنا على عاتق مجلس الأمن فيما يتعلق بميانه الأمن والسلم الدوليين والحفاظ عليهما . وللأسف ، لا يمكن أن يكون سجل مجلس الأمن مرضيا على الإطلاق وهناك مناسبات لا حصر لها أساء فيها الاعضاء الدائمون استخدام حق النقض مما أدى الى اصابة المجلس بالشلل في مواجهة عدد من الحالات الدولية المتفجرة . وقد ترتب على ذلك تناقص الثقة في الأمم المتحدة وزيادة تواتر الاجراءات من جانب واحد بما يتعارض مع الميثاق . وفي ضوء هذه الخلفية السابقة ، فإن الحاجة تدعو الى اعادة النظر في سجل منظمنا في معالجتها للمواقف الصعبة .

وانتقل الآن الى الحالة الراهنة في جنوب افريقيا . إن استمرار بقاء الفصل العنصري يمثل عقبة في طريق السلم والأمن في هذه المنطقة ، وتتخذ التدابير القمعية في جنوب افريقيا . ضد كل من يعارضون الفصل العنصري ، وخاصة السكان السود . إن

الاعلان الاخير لحالة الطوارئ في عدد من بلدات السود ومناطقهم بسبب معارضتهم للفصل العنصرى لا يقدم الحل بل يؤدى الى زيادة تفاقم المشكلة الحالية . كما ان تصاعد الاضطرابات السياسية والعنف الاجتماعى الذى حاق بهذا البلد هو دليل واضح على الرفض التام للفصل العنصرى الذى يحاول النظام العنصرى ادامته . إن حدة الانتفاضات والمظاهرات والابعاد التى اتخذتها إنما تعبّر عن أن صبر الشعب المقهور قد نفذ . إن هذا النظام لا بد وأن يلاحظ أنه لا يمكن لأى قدر من القوة أو الوحشية أن يكبت ضرورة التغيير . ولا يطالب الشعب بإصرار إلا بالديمقراطية والمساواة والعدالة . ونحن ، شعب كينيا ، نؤيد هذه المطالب بقوة ، وندين النظام العنصرى لاعلان حالة الطوارئ في بلدان السود ومناطقهم في جنوب افريقيا مع ما يتبع ذلك من الاعمال الوحشية . اننا نؤمن ايماننا راسخا بأنه لن يحل السلام من ذلك البلد حتى تحترم تماما تطلعات الشعب الاسود وحقوقه المشروعة ، وتطلعات جميع سكان جنوب افريقيا وحقوقهم المشروعة . وما زلنا نعارض اقامة البانتوستانات لأنها تعزز الفصل العنصرى وتشكل قواعد داخلية فقيرة يستخدمها الفصل العنصرى في اشارة الخلافات والمراعات بين المجتمعات السوداء في ذلك البلد .

وتؤيد كينيا حركات التحرير في جنوب افريقيا في كفاحها ضد القهر والاستغلال وإنكار حقها الشرعى في الممارسة الكاملة لتقرير مصيرها . اننا نشعر بالقلق البالغ إزاء زيادة أعمال الاعتقال التعسفي والسجن بدون محاكمة وأعمال الذبح الوحشية والمساوية للمعارضين العزل للفصل العنصرى ، والتي أصبحت الحالة السائدة في جنوب افريقيا . اننا نكرر ونطالب بإزالة الفصل العنصرى على الفور واطلاق سراح نلسون مانديلا وجميع السجناء السياسيين والمحتجزين الآخرين بدون شروط ، وأن تجرى الترتيبات على الفور للإعداد لعقد مؤتمر تأسيسي يحضره جميع السكان في جنوب افريقيا للمشاركة في تخطيط مستقبل بلدهم .

إننا ندرك تماما طغى النظام العنصرى وتحديه لارادة المجتمع الدولي ولقرارات ومقررات الجمعية العامة ومجلس الأمن التابعين للأمم المتحدة . ونحن ندرك أيضا أن

النظام العنصرى يستخدم المفاوضات للتمويه في الوقت الذى يمكف فيه على تنفيذ مناورات الملتيوية والمربية التي ترمي الى ترسيخ الفصل العنصرى والتي توهم بان النظام يعمل من أجل التسوية السلمية مع السكان المقهورين في ذلك البلد . اننا ، إذ نأخذ ذلك في اعتبارنا ومن أجل إرغام جنوب افريقيا على إزالة الفصل العنصرى ، ندعو مجلس الامن أن يظلع بالمسؤوليات التي أنيطت بها وأن يفرض على جنوب افريقيا الجزاءات الإلزامية الشاملة المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . إننا نطالب بفرض جميع الجزاءات لان الفصل العنصرى ليس شريرا فحسب ، بل ويشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين وجريمة ضد الانسانية واهانة للامم الذى يقوم عليه القانون الدولي ذاته . إن شر الفصل العنصرى لا يمكن اصلاحه . ونحن نحث على تلك الحكومات والمؤسسات التي طبقت ، اختياريا ، الجزاءات المفروضة على النظام العنصرى وأولئك الافراد الذين قاموا بأعمال ايجابية للضغط على جنوب افريقيا للتخلي عن نظام الفصل العنصرى . ونرحب ، بالاضافة الى التدابير الاخرى ، بالوقد الكامل للتعاون الاقتصادي والعسكرى والتقني الذى ما زالت جنوب افريقيا تحصل عليه من بعض الاعضاء في هذه المنظمة .

وفيما يتعلق بمسألة ناميبيا ، نجد أن جهود الأمم المتحدة مازالت معطلة بسبب الاحتلال غير المشروع لذلك الاقليم من جانب نظام جنوب افريقيا العنصرى . وبدلا من التعاون مع الأمم المتحدة ، عمل النظام العنصرى على اقامة مؤسسات عقيمة بأمل أن يحبط من خلالها الجهود التي تبذل من أجل تحقيق استقلال ناميبيا . وينبغي للمجتمع الدولي أن يسلك سبيل تنظيم كل الوسائل الممكنة التي يمكن بواسطتها تحقيق التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨). وسوف تواصل كينيا تقديم كل دعم ممكن الى المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، وهي حركة التحرير الوطنية لناميبيا، والممثل الحقيقي والوحيد للشعب الناميبى . ونحن نرفض كل المحاولات الرامية الى ربط استقلال ناميبيا بمسائل دخيلة وغير ذات صلة .

ويواصل النظام العنصرى القيام بأعمال عدوان على البلدان الافريقية المستقلة في هذه المنطقة ، وخاصة أنغولا وبوتسوانا وليسوتو وموزامبيق . ويمارس هذا النظام أعمال التخويف وزعزعة الاستقرار والارهاب والتخريب ، ويستخدم المرتزقة ويلجأ الى العدوان المباشر على دول خط المواجهة . ونحن ندين هذه الأنشطة التي يمارسها النظام العنصرى ، وخاصة غزوه الأخير لأنغولا . كما أننا مقتنعون بأن النظام العنصرى ما كان ليرتكب هذه الأعمال لولا المؤازرة والدعم اللذين يحصل عليهما من جهات خارجية .

ومن المؤسف أنه بعد مضي ما يقرب من ٤٠ عاما لم نتمكن من تسوية مشاكل الشرق الأوسط . ان لبّ الصراع في هذه المنطقة هو محنة الشعب الفلسطيني الذى اجتث من دياره التي ورثها عن أجداده ، وحرّم من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير . ويظل هذا الصراع يتصاعد وقد عصفت بالمنطقة كلها.

وعلاوة على ذلك ، فقد اتضح بجلاء أن البلدان البعيدة والقريبة ليست في منأى عن العدوان الاسرائيلي . والحالة المفجعة في لبنان ماثلة في أنظارنا . ويشكّل الهجوم الاسرائيلي الأخير على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس انتهاكا صارخا للسلامة الاقليمية لتونس ، الدولة الافريقية المحبّة للسلام . ونحن نشعر بالحزن لموت النساء والاطفال الابرياء الذين فقدوا حياتهم نتيجة لذلك العمل المؤسف الذى ندينه بشدة . ولا يمكن تبرير مثل هذه الاعمال بموجب القانون الدولي ومعايير السلوك

المتعارف عليها . إننا ندعو إسرائيل لأن تلتزم بقرار مجلس الأمن ٥٧٣ (١٩٨٥) الصادر في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ ، ولأن تنفذه تنفيذا كاملا . وفي مناسبات كثيرة ، أعلن المجتمع الدولي عدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها . وتشارك كينيا مشاركة كاملة في هذا الرأي ، وتدعو إسرائيل لأن تنسحب من جميع الأراضي التي احتلتها منذ حرب عام ١٩٦٧ .

ونحن نتمسك تمسكا راسخا بالرأي القائل بأنه لا يمكن لأي أمة أن تبرّر وجودها على حساب الآخرين . ونعتقد أن لكل الدول في المنطقة حقا متساويا في البقاء في سلم وأمن وداخل حدود آمنة ومعترف بها . ونؤكد من جديد أن السلم والأمن لا يمكن أن يتحقق في هذه المنطقة دون إعمال الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي أن يقيم دولة مستقلة خاصة به في تلك المنطقة .

إن الحرب الدائرة بين إيران والعراق أمر مؤسف . ويضم وفد بلدي صوته إلى أصوات الآخرين الذين دعوا الأطراف المتحاربة لأن تدخل فورا في مفاوضات سلمية من أجل إقامة سلم وأمن دائمين في المنطقة .

وبالنسبة للحالة في كمبودشيا ، نحن نؤيد كل الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية تفاوضية ، ونؤكد من جديد على حق شعب ذلك البلد في تقرير مصيره بمنأى عن التدخل الخارجي بكل أشكاله . ومن الأهمية بمكان أن تنسحب جميع القوات الأجنبية . وبالمثل ، مازالت الحالة في أفغانستان دون تغيير . ونحن نؤكد من جديد الضرورة الملحة لسحب جميع القوات الأجنبية بأشكالها المختلفة من ذلك البلد .

وفيما يتعلق بشبه جزيرة كوريا ، يسعدنا أن نحيط علما ببدء الاتصالات والمباحثات بين الجانبين . وترحب كينيا بذلك التطور وتشجعه ، انطلاقا من اعتقادها الراسخ بأن الاتصال المباشر هو أفضل سبيل لتخفيف حدة التوتر في شبه الجزيرة تلك ، مما يؤدي إلى الحل السلمي لمشكلة كوريا ، طبقا للمبادئ الثلاثة المتمثلة في الاستقلال وإعادة التوحيد السلمي والوحدة الوطنية الكبرى على النحو الذي ورد في البيان المشترك بين الشمال والجنوب والمؤرخ في ٤ حزيران/يونيه ١٩٧٢ .

وفي أمريكا الوسطى ، لا تزال التوترات والصراعات مستمرة دون هوادة ، ويساعد على استمرارها عوامل داخلية وخارجية ولا يمكن أبدا حل مشاكل المنطقة حلا سلميا عن طريق ايواء وتمويل وتسليح الجماعات المنشقة التي لا هدف لها غير زعزعة استقرار الحكومات الشرعية والاطاحة بها . ونحن نؤيد تأييدا تاما مبادرات السلام المتخذة من جانب مجموعة كونتادورا ، ونناشد البلدان والاطراف المعنية أن تحل مشاكلها بطريقة سلمية وبروح حسن الجوار مع احترام بعضها للسيادة والاستقلال والسلامة الاقليمية للبعض الآخر .

ومنذ أن دخل العالم العصر النووي منذ عدة أعوام يخيم عليه باستمرار شبح التدمير الذاتي والفناء النهائي للبشرية . وسعيا في التوصل الى دفاع يمكن الاعتماد عليه ، استحدثت أسلحة ذات قوة تدميرية هائلة ، وهناك أسلحة أخرى أكثر تدميرا يجرى صنعها بإسم الردع . وتنفق بلايين عديدة من الدولارات على صنع الاسلحة ، بينما يهلك الملايين من الناس يوميا بسبب الفقر والمرض وسوء التغذية والمجاعة . وينبغي أن تحوّل هذه الموارد الهائلة التي تبدّد على تكديس الاسلحة للتخفيف من حدة المشاكل الانسانية والاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تواجه العالم ، ولاسيما البلدان النامية . وفي هذا الصدد ، ترحب كينيا بحرارة وتؤيد بقوة المبادرة التي أدت الى القرار الذي اتخذته هذه الجمعية بالدعوة الى عقد مؤتمر دولي بشأن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية .

كما أن امتتناف المباحثات الامريكية -السوفياتية في جنيف لتحديد الاسلحة يعتبر من الدلالات المشجعة ، التي تتجه بنا بعيدا عن الاثار الخطيرة التي يمكن أن تؤدي الى الدمار التام للجنس البشري عن طريق الاسلحة النووية على الأرض وفي الفضاء الخارجي . ولم يحدث قط من قبل أن اعتمد مصير الكثيرين على ما تقرره وتعمله القلعة القليلة كما هو الحال الآن . ونحن نحث الاطراف المعنية على أن تبذل أقصى الارادة السياسية وتتفاوض بصراحة واخلاص وبطريقة بناءة . وفي رأى وفد بلدى أنه ينبغي لممثل هذه المفاوضات أن تتضمن ترتيبات أمنية يمكن التحقق منها والاعتماد عليها من أجل زيادة الثقة وتفادي تصعيد سباق التسلح وخفض ترمانات الاسلحة القائمة .

ومن التدابير العملية التي يمكن اتخاذها لتعزيز السلم والامن الدوليين إقامة مناطق سلم في شتى أنحاء العالم . وقد شهدنا في هذه السنة إقرار مشروع المعاهدة الخاصة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ من جانب بلدان هذه المنطقة . وتؤيد كينيا هذا الاتجاه وتعتبره تطورا ايجابيا .

ولمالح تعزيز السلم والاستقرار والتعاون في منطقة المحيط الهندي ، تشارك كينيا في الرأي القائل بأن الخطوة الاولى نحو إقامة منطقة سلم في المحيط الهندي هي الدعوة الى عقد المؤتمر الدولي الذي طال انتظاره . وسيقوم هذا المؤتمر بتحقيق التجانس بين وجهات نظر البلدان الساحلية والداخلية في المنطقة ووجهات نظر الدول الكبرى وغيرها من الدول التي تستخدم المحيط الهندي . وسوف يعتمد نجاح هذا المؤتمر على ما تهديه بلدان المنطقة والدول الكبرى وغيرها من الدول التي تستخدم المحيط الهندي من التزام صارم وأكد بمبادئ اعلان المحيط الهندي منطقة سلم .

وفيما يتعلق بقارة القطب الجنوبي ، من الامور الحتمية أن يدير المجتمع الدولي الأنشطة في تلك المنطقة ولمصلحته ككل . وفي هذا الصدد . فإن المبادئ والدعوة الصادرتين عن حركة بلدان عدم الانحياز الى إصدار اعلان باعتبار أية موارد توجد في قارة القطب الجنوبي ملكا للمجتمع الدولي بأسره باعتبارها تراثا مشتركا للجنس البشري يتعين تفهمهما واهرازهما . وبناء على ذلك ، فإن لكل الدول ، بغض النظر عن حجمها أو نظامها الاقتصادي والاجتماعي أو مرحلة تنميتها، مملحة مشروعة في قارة القطب الجنوبي ، ولا بد من أن تكون لها كلمة في تطوير وإدارة شؤون هذه القارة . ويمكن ويجب أن يتحقق هذا من خلال الاملاح المتأني لنظام المعاهدات الموجود .

وفي الوقت الذي تقترب فيه من العام الواحد والاربعين لإنشاء منظمتنا ، ما زال الاقتصاد العالمي بوجه عام يعاني من كساد مشؤوم طويل الامد ومن آثاره الوخيمة التي شلت قوة الدفع التنموية لغالبية البلدان النامية . فهناك خفض في الاستثمارات الجديدة ، ووقف لمشاريع التنمية الطويلة المدى والبرامج العامة ، وخفض للنفقات في القطاعات الاجتماعية . وكان على هذه البلدان أن تتحمل كل ذلك خلال سنوات الكساد ، الامر الذي كاد يؤدي بالعديد منها الى مواجهة انتفاضات خطيرة في المجالين السياسي والاجتماعي . وقد تأصلت هذه الصعوبات بحيث بات يصعب التغلب عليها بسهولة بوصفها حسيلة كافية للانتعاش في القليل من البلدان .

وبالتأكيد فإن انتشار السياسات الحمائية في البلدان الممتعة لم يسهل القيام بهذه المهمة . وحتى التدابير الخاصة بالضرائب الاساسية والخادمة للمجتمع الدولي بشكل مقبول منذ سنوات حتى الآن آخذة في الانهيار نتيجة افتقارها للدعم السياسي من قبل بعض تلك البلدان . وفي مجال التمويل على سبيل المثال ، وبغض النظر عن أوجه الريبة التي تحيط باعادة جدولة الديون ، فإن القيود المفروضة على أسعار الفائدة المرتفعة ، وعدم كفاية تدفق المساعدة الانمائية الرسمية ، والتدهور الخطير في القروض المصرفية الدولية ، والاتجاهات الشاملة صوب الانكماش في نظام النقد الدولي ، قد قيدت كلها أي نشاط اقتصادي في العديد من البلدان النامية . وبغية البقاء على الاقتصاد العالمي سليما ، يتعين أن ينظر الى النمو في البلدان النامية باعتباره عملية دعم ذاتية ومتبادلة ، وليس فقط نتيجة كافية للنمو الذي يحدث في مكان آخر ، لانه اذا لم نتعامل مع المشاكل الهيكلية الاكثر جوهرية بطريقة منمفة ومتعاوية ، فسوف تتغلب علينا الازمة في نهاية المطاف . وعلينا اذا أن نعمل بجديّة وبطريقة عملية قبل أن يغت الاوان .

وكما تتذكرون فإن الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين ، علما منها بالازمة الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تعاني منها القارة الافريقية ، اتخذت القرار ٢٩/٣٩ والاعلان المرفق به والمتعلق بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا .

ومنطقة افريقيا التي لديها اليوم أكبر عدد من البلدان الأقل نموا في العالم ، ما زالت تواجه في جملة أمور الجوع وأوجه النقص الغذائي وركود النمو الاقتصادي ومعدلات التبادل التجاري غير المؤاتية وارتفاع معدل النمو السكاني والبطالة والبطالة الجزئية وأسعار الفائدة المرتفعة وتدهور البيئة نتيجة الجفاف والتصحر وتدني المساعدة الانمائية الرسمية .

وفي استعراضنا للمشاكل الملحة التي تواجه افريقيا ، أود أن أسلط الضوء على الحالة الخطيرة الفريدة في القارة ، وهي حالة لا يمكن وصفها فقط بأنها أزمة اقتصادية ، ولكنها أزمة انسانية مأساوية . وكى نقدر تماما أبعاد هذه المعاناة ، جدير بالبيان انه يخشى أن يكون حوالي ٥ ملايين طفل قد لاقوا حتفهم في عام ١٩٨٤ وحده وذلك بسبب الجوع الخطير ، في حين كان أكثر من ١٥٠ مليون نسمة يواجهون خطر أوجه النقص الغذائي في العام ذاته . وفي نفس الوقت ، تدنى الانتاج الغذائي للفرد ١١ في المائة بالمقارنة بالارقام العائدة لعام ١٩٨٠ ، بينما كان يتردى دخل الفرد في معظم البلدان الافريقية باستمرار خلال الاعوام الاخيرة المنصرمة .

إننا لا يمكن أن نسمح لهذه الصورة القاتمة أن تمر دون أن ننتبه فيها ودون أن يشرع المجتمع الدولي في وضع خطة شاملة ، سواء على المدى القصير أو الطويل ، لاحتواء هذه الحالة الكئيبة . وفي حين تسلّم الحكومات الافريقية بأن المسؤولية الاساسية في ضبط الازمة تقع على عاتقها ، بلغت الازمة حدّا من التعقيد بحيث ينبغي للجهود الوطنية أن تكملها : اعمال دولية اذا أردنا أن نضع القارة من جديد على مسار التنمية .

ونحن في افريقيا لا نقف موقف المتفرج إزاء هذه الازمة . وتذكرون انه في نيسان/ابريل عام ١٩٨٠ ، اعتمد رؤساء الدول أو الحكومات في افريقيا ، وهم يدركون المشاكل التنموية التي تواجه القارة ، برنامج العمل المشهور الذي تضمنته خطة عمل لاغوس ووثيقة لاغوس الختامية . وقد وضعت خطة العمل خطة رئيسية للتنمية وحددت الاولويات التي ينبغي اتباعها بغية تحقيق الانتعاش الاقتصادي في افريقيا . وقد اجتمع

مؤاخرا رؤساء الدول أو الحكومات مرة أخرى في مؤتمر القمة الاقتصادي الذي انعقد باديس ابابا في اثيوبيا من ١٨ حتى ٢٠ تموز/يوليه ، واستعرضوا تنفيذ خطة عمل لاغوس ، وتوصلوا الى اتخاذ تدابير قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل بغية ايجاد حل دائم للمشاكل التي عصفت بقارتنا على مرّ الاعوام .

لقد قدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي التوصيات التي وردت في اعلان اديس ابابا الى هذه الدورة للجمعية العامة . ويحدوني الامل الوطيد ، وأنا واثق بأن الجمعية العامة ستنظر في هذه التوصيات على الفور ، وستقوم باتخاذ التدابير الفعالة . ونرجو أن تصدّق الجمعية العامة بالإجماع على الاقتراح المقدم من قبل مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية بأن تعقد دورة استثنائية لتناقش بالتفصيل الازمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعصف بالقارة ، ولتحاول إيجاد حلول عملية ملائمة .

إن الزيادة المثيرة في حجم المديونية الخارجية الواقعة على افريقيا وفي العبء الناجم عن خدمة الديون هي الشغل الشاغل لجميع الدول الاعضاء . ففي نهاية ١٩٨٤ ، وصل إجمالي الديون على البلدان الافريقية الى ١٥٨ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، ويتوقع أن يتعدى ١٧٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بنهاية العام الحالي . وان إجمالي خدمة الديون بالنسبة لعائدات الصادرات كان ١٩٨ في المائة عام ١٩٨٢ و ٢٧٤ في المائة عام ١٩٨٣ . وفي بعض البلدان تتعدى نسبة خدمة الديون هذا المتوسط تقدما كبيرا ، بينما من المقبول عموما ألا تتعدى نسبة خدمة الديون ٢٠ في المائة من عائدات الصادرات . إن التكاليف المتزايدة لاستيراد البضائع والخدمات الاساسية ، لاسيما البضائع الصناعية ، أمر لا غنى عنه من أجل الإسراع بالتنمية الاقتصادية في البلدان الافريقية . وبالتالي تخطر هذه البلدان الى الاقتراض بغية أن تستكمل مواردها المحلية . وهذا يشكل أحد الاسباب الاساسية للديون الخارجية على افريقيا . وبناء على ذلك ، يتعيّن علينا أن نكرر مرة أخرى المناشدة الصادرة عن مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية والداعية الى استعجال عقد مؤتمر دولي بشأن المديونية الخارجية لافريقيا . وسيوفر هذا محفلا يجتمع فيه الدائنون

والمدينون الدوليون لمناقشة الديون الخارجية الواقعة على افريقيا بغية التوصل الى تدابير سريعة في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة لتخفيف حدة مشاكل الديون في افريقيا .

ونحن نقدر أن المجتمع الدولي يسلم بطريقة متزايدة بأهمية السعي لإيجاد السبل الكفيلة بتلبية التحديات التي تواجه افريقيا . وقد ظهر ذلك على صييل المثال في الموارد المتبرع بها لتمويل تسهيلات خاصة لبلدان افريقيا الواقعة جنوبي الصحراء عن طريق البنك الدولي ، والتبرعات الكثيرة المخصصة للمساعدة والمقدمة في المؤتمر المعني بحالة الطوارئ في افريقيا الذي انعقد في آذار/مارس ١٩٨٥ . إن استجابة الحكومات والمنظمات غير الحكومية والافراد ، بما في ذلك الفنانون ، جديرة بالثناء . بيد أن على الرغم من هذا ومن عدد من الالتزامات الثنائية والالتزامات الاخرى ، ما زالت الاسقاطات تشير الى تردّد في تدفق صافي رؤوس المال التساهلية الى بلدان افريقيا الواقعة الى جنوبي الصحراء خلال السنوات القليلة القادمة في ضوء خفض بعض التدفقات والزيادة في جدولة استهلاك الدين . وفي رأي وفدي ، ان تعبئة الجهود الدولية للحصول على الموارد ما زالت تقصر عن الهدف المطلوب .

وفي مجال الاغذية والزراعة ، يواجه العديد من البلدان خسائر فادحة تتراوح بين ٢٥ و ٣٠ في المائة من حصادها ، وهذا يعود في بعضه الى الاضرار الناجمة عن الحشرات وطريقة التناول التي تفتقر الى البراعة والنقص في مستودعات التخزين . ويعود السبب الاكبر الى أن مستودعات التخزين هي الاساس في زيادة الاغذية والامن الغذائي . وينبغي إيلاء أولوية من جانب المجتمع الدولي لتطوير مستودعات التخزين في البلدان النامية . وتعقد حكومتي العزم على تخفيف الاكتفاء الذاتي من الناحية الغذائية لكل فرد في كينيا . وفي هذا الصدد ، نقوم الان بتنفيذ سياستنا الوطنية في مجال الاغذية بالاستعانة بالمشروع الذي تم وضعه حديثا وهو مشروع تحقيق التنمية الريفيه عن طريق الجهود المحلية . وهذا المشروع الذي يهدف الى تطوير الناس وجعلهم المحور في مشاريع التنمية معني بتنمية المناطق الريفيه في كينيا حيث يعيش أكثر من

٨٠ في المائة من السكان . أمّا التصنيع فهو أقرب ما يكون الى الانتاج الغذائي .
 وأود أن أرحّب بما تم مؤخراً من تحويل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
 (اليونيدو) الى وكالة متخصصة . واننا نتطلع الى اليونيدو وهي الوكالة المتخصصة
 السادسة عشرة في الأمم المتحدة لكي تقدّم ما نتوقعه منها من اسهام في عملية التصنيع
 في البلدان النامية ، ولا سيما البلدان الواقعة في جنوب الصحراء في افريقيا .
 واعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الهدف الذي تسعى اليه الجهود التنموية هو تحسين
 نوعية الحياة . وفي هذا الصدد ، أود أن أشير مع التقدير الى الجهود المبذولة في
 المجالين الاقتصادي والاجتماعي من قبل منظومة الأمم المتحدة ، ولا سيما الاستراتيجية
 الموضوعة من جانب مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) بغية التوصل
 الى إحداث ثورة في مجال بقاء الاطفال وتنميتهم ، والجهود المبذولة من جانب برنامج
 الأمم المتحدة الانمائي فيما يتعلق بتنمية الموارد الانسانية . وأود أن أمجّل هنا
 تقديري الخاص وتقدير كينيا حكومة وقمبا على العمل الحميد الذي يستحق الشناء والذي
 حققه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات
 البشرية اللذان يواصلان خدمة البشرية في مجالات اختصاصهما .

وشمة مزايا متعادلة تترتب على التعاون الاقتصادي بين البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية وأيضا على التعاون فيما بين البلدان النامية ، وتشدد كينيا على التعاون فيما بين البلدان النامية الذي تمنحه الأولوية ولا سيما على المعيّدين دون الاقليمي والاقليمي . وتفضل بلدان شرقي افريقيا والجنوب الافريقي في الوقت الراهن بإنشاء منطقة تجارية تفضيلية متوفرة لها على المدى الطويل القدرة على امتصاص ٢٣ بلدا بها إمكانات تحويق تصل ما يربو على ١٦٠ مليون نسمة . وبوصفنا بلدا ساحليا ، فإننا نشارك جيراننا من البلدان غير الساحلية اتفاق المرور على المعبر الشمالي المبرم مؤخرا . كما اننا نسهم بشكل فعال في السلطة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتصحر والتي أنشئت حديثا ومقرها جيبوتي . وفي هذا الصدد نناشد جميع الدول الاعضاء المتقدمة منها والنامية ، أن تقدم مزيدا من الدعم وأن تشجع بكافة الوسائل الجهود المبذولة حاليا لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الشمال والجنوب ، وفيما بين بلدان الجنوب .

إن هذا العام الذي نحتفل فيه بالذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة يوافق أيضا الذكرى الخامسة والعشرين لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وحيث أن هاتين المناسبتين تتزامنان مع السنة الدولية للشباب وشعارها هو المشاركة والتنمية والسلام ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يفتتح هذه الفرصة ليحدد التزامه بتحقيق رفاه الشباب بأن يتيح له الفرص بصفة خاصة في مجالات التعليم والتدريب والصحة والعمل . فالشباب هم دعامة كل المجتمعات وينبغي أن تمنح لهم الأولوية القصوى في التنمية الوطنية . وبالرغم مما تم إنجازه خلال السنة الدولية للشباب إلا أن أحداثا كثيرة ألفت بظلالها على هذه السنة . ويحدونا الامل أن يتم خلال مؤتمر الامم المتحدة العالمي الثالث للسنة الدولية للشباب الاتفاق بشأن وضع إطار للاستراتيجيات الموجهة نحو اتخاذ اجراءات ملموسة من أجل الشباب في المستقبل .

ومما يذكر انه في عام ١٩٧٣ أعلنت الجمعية العامة سنة ١٩٧٥ عاما خاصا يكرّم للعمل المكثف في سبيل تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة بغية كفالة إدماج المرأة

تماما في الجهود الانمائية ولزيادة إسهام المرأة في تعزيز السلم العالمي . وفي عام ١٩٧٥ أعلنت الجمعية العامة الفترة من سنة ١٩٧٦ الى ١٩٨٥ عقد الامم المتحدة للمرأة وشعاره " المساواة والتنمية والسلم " .

ومن ثم فإن المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الامم المتحدة للمرأة المعقود في نيروبي في تموز/يوليه الماضي يمثل بالنسبة لمعظمنا معلما هاما وتجربة ثرية . وقد بذلت كينيا حكومة وشعبا بالتعاون مع منظومة الامم المتحدة أقصى ما في وسعها لتهيئة المناخ الملائم للمؤتمر كي يحقق نتائج ايجابية . واود أن أغتنم هذه الفرصة لأزجي الشكر باسم كينيا حكومة وشعبا للمجتمع الدولي بأمره لما أبداه من تعاون وتفهم ومشاعر ودية خلال المؤتمر مما أفضى الى اعتماد استراتيجية نيروبي الاستراتيجية بتوافق الآراء . ونحن نتطلع الى توحيد جهودنا لتنفيذها . وانه لمن دواعي شرف افريقيا وكينيا أن اعتمد المجتمع الدولي هذه الاستراتيجية على أرضنا . وهذا يعد تأكيدا جديدا للالتزامنا جميعا بأهداف وغايات ومقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة وتفانينا في سبيل تحقيقها .

ونحن اذ نخطو في هذه الدورة الاربعين أولى خطواتنا نحو السنوات الاربعين القادمة وما بعدها اود أن أغتنم هذه الفرصة لأجدد باسم كينيا حكومة وشعبا التزامنا بالمبادئ والمقاصد والغايات والاهداف النبيلة المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة . وأتوجه للأمين العام وموظفيه وجميع الحاضرين هنا بأخلص التمنيات ونحسن نمطي معا في السعي من أجل تحقيق السلم والامن والتعاون في العالم . فلتلتفت الامم ، كبيرة وصغيرة ، وشعوب العالم الى تحقيق رفاه بعضها البعض في عالمنا المتكافئ ، ولنمزز التعاون ولنجعل من العدالة درعنا الواقعي ، ولنجد في السلم والحب رءاءنا . ولنتحد جميعا لنجعل العالم مكانا أفضل للعيش من أجل الاجيال الحاضرة والمقبلة .

السيد غبيزيرا - بريا (جمهورية افريقيا الوسطى) (ترجمة شفوية)

عن الفرنسية) : أكملت منظمتنا عامها الاربعين : أي انها بلغت مرحلة النضج . وينبغي أن يحتفل العالم بهذه المناسبة السعيدة بالنهوض بالاهداف السامية المتمثلة في

تحقيق السلم والامن والوفاق والتعاون بين الامم . بيد أن الاحتفال بالذكرى الأربعين
لانشاء الامم المتحدة سيجرى في مناخ متقلب ومتوتر وكثيب يتعذر على الامم المتحدة فيه
أن تعمل بصورة فعالة بسبب ما يترتب على الحروب من نتائج غير متوقعة وما تشهده في
الوقت الراهن من مصاعب ومحن .

بيد انه كان يمكن للميثاق ان يسهم بما يتسم به من حيوية ودينامية في
مسايرة التغيرات المرتقبة ، ذلك أن الامور لم تستقر على حال وهو ما يتبدى لنا من
حالة العالم التي تذكّرنا في بعض الاحيان بالمناخ الذي كان مائدا عشية الحرب
العالمية الثانية . فالاشتداد الذي شكّل بالامم للدفاع عن قضية الحرية سرعان ما تحطم
تحت وطأة القتال . والحرية نفسها ، وهي متأصلة في نفوس كل البشر والشعوب وقد سقط
في سبيلها الكثير من الرجال والنساء بغض النظر عن العنصر أو الدين ، تلك الحرية لا
تتحقق إلا من خلال التفاوض الشاق بل والنضال المرير الذي كبد بعض شعوب افريقيا
والشرق الاوسط وآسيا وأمريكا اللاتينية تضحيات باهظة .

وفي الوقت الذي نحتفل فيه بالذكرى الخامسة والعشرين لاعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة يتحتم على المجتمع الدولي ألا يقتصر ، فيما يتعلق
بالشعب الناميبي وشعب جنوب افريقيا ، على ادانة استمرار احتلال نظام بريتوريا
لناميبيا وهو ما يتنافى مع العقل والمنطق وإدانة ممارسته للفصل العنصرى . وينبغي
ان يحصل شعب ناميبيا على الاستقلال دون أى شرط . ومن شأن الاجراءات الشجاعة التي
يجرى الانطلاق بها حاليا أن تسهم في تهيئة المجال لانضاء الطابع الديمقراطي على
مجتمع جنوب افريقيا ولتحقيق المساواة والعنصرية .

كما ان القضية الفلسطينية التي هي لب الحالة في الشرق الاوسط لم تشهد أى
تحسن . وترى جمهورية افريقيا الوسطى ضرورة أن يتمتع الشعب الفلسطيني بكافة حقوقه
غير القابلة للتصرف بما في ذلك حقه في أن يكون له وطن . وينبغي بالمثل أن تعيش كل
دول المنطقة داخل حدود آمنة ومعترف بها .

(السيد غيبزيرا - بريا ، جمهورية
افريقيا الوسطى)

تقتضي الحالة في كمبوتشيا الديمقراطية إيجاد حلّ شامل يكفل انسحاب كل
القوات الاجنبية واحترام استقلال الشعب الكمبوتشي وسيادته ولامته الاقليمية وحقه في
تقرير المصير دون اى تدخل خارجي .

ان الطموحات المشروعة للشعب الكورى الى اعادة توحيد بلده بصورة سلمية ومستقلة ، وفي الوقت نفسه انضمام الدولتين الكوريتين الى عضوة المنظمة ، لصالح عالمية المنظمة الدولية سواء في آن واحد أو على حدة ، لم تتحقق بعد نظرا للأخطار التي يتعرض لها السلم في المنطقة .

والتعاون بين الدول ، وفقا للميثاق ، الذي كان الغرض منه تجنب العودة الى ظروف ما قبل الحرب التي أدت الى خرق السلام في ظل عصبة الأمم ، قد تداعى سريعا أمام الالمبالاة والازدراء ، بحيث أصبحنا اليوم نشهد أزمة حقيقية في النزعة المتعددة الأطراف . ومن ثم تواجه بلدان العالم الثالث العديد من الصعوبات التي كان لا يمكن التنبؤ بها . من خلال تطور الحالة الدولية . وتؤدي تلك العوامل الى تعريض السلم والامن اللذين يرغب الآباء المؤسسون للأمم المتحدة في تحقيقهما .

ذلك هو واقع العالم في هذا الوقت الذي نجتمع فيه للاحتفال بالذكرى الأربعين لتأسيس الأمم المتحدة . بيد أنه مهما كان ذلك الواقع مريرا لا ينبغي أن نستسلم للتشاؤم ، لأن هناك سببا واحدا على الأقل يبعث على الارتياح وهو وجود الأمم المتحدة واحسان شعوب العالم بالحاجة الى وجودها .

وليس من واجبنا أن نقوم باعداد تقييم تفصيلي للأعوام الأربعين التي انقضت من وجود الأمم المتحدة وندينها على فشلها حيث كان يتوقع أن تحقق الكثير ، أو نقرر بموافقتنا الكاملة عندما تميز نفسها بالعمل الايجابي . بل الأهم من ذلك هو أن نحدد ما يمكن عمله لتحسين الأمور في ظل ما هو قائم ، أي كيف تقوم الأمم المتحدة بدورها في عالم نتفق جميعا على أنه يمر بتغيرات عميقة .

ويمكن الشروع في ذلك بالنظر في مستقبل المنظمة . بيد أنه قبل أن ادعو هذه الجمعية للنظر في الموضوع ، أود بالنيابة عن وفد جمهورية افريقيا الوسطى أن أتقدم بالتهنئة للسيد خايمي دي بينيس على انتخابه رئيسا لهذه الدورة التي نحتفل فيها بالذكرى منظمنا التي يعلق شعب جمهورية افريقيا الوسطى آمالا عريضة عليها . ان خبرته بوصفه رجل دولة ودرايته الواسعة بالشؤون الدولية هما خير ضمان على نجاح عملنا . ونؤكد أن وفدنا على استعداد للتعاون التام معه .

أما بالنسبة لملفه السيد بول لوساكا ، نود مرة أخرى أن نعرب عن شكرنا لقيامه برئاسة الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة بنجاح كبير في إطار دولي صعب بصورة خاصة .

وأخيرا ، فإن التصميم والتفاني اللذين يبديهما السيد خافيير بيريز دي كوبيار الأمين العام في خدمة قضية المنظمة قد لقيتا إعجابنا وتأييدا .

لقد أمكننا أن نقيّم المسار الذي اجتازته الأمم المتحدة خلال أربعين عاما من وجودها ، وأن نبرز أيضا العقبات التي منعتها من التحقيق الكامل للأهداف التي حددها لها مؤيدوها بواسطة الميثاق . إن عادات وأحداث ومعالج وامتيازات الماضي لا تزال تحبط روح الميثاق ، وأحيانا في حالات محددة وجدنا تفسيرات عديدة لأحكامه الهامة . ولن يؤدي ذلك إلا إلى الإخلال برؤيا عالم أفضل يستند إلى تطبيق الميثاق ، أي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين والتفهم والعلاقات الأفضل بين الشعوب .

ومن ثم ، تواجه الأمم المتحدة سلسلة من المشاكل التي سيكون لها أثر عميق على مستقبلها . إن الابتزاز والتهديد والتخريب والإرهاب ، وتقسيم العالم إلى كتلت ، والافتقار إلى الديمقراطية في العلاقات بين الدول وسباق التسلح الجامع والتنمية غير المتكافئة تمثل خطرا دائما على السلم لما لها من عواقب . وفيما يخص التنمية ، كيف يمكن أن نتصور أن تتمكن الأمم المتحدة من تحقيق مهمتها في حين أن ثلثي الجنس البشري محرومان فعلا من حقهما في التنمية ومن ثم من حقهما في الحياة نتيجة للظروف التي يواجهانها .

وعندما ننظر إلى الظروف الاقتصادية في بلدان العالم الثالث ، وبصفة خاصة البلدان الأفريقية ، فإن أول سؤال يتبادر إلى الذهن هو لماذا يحدث مثل هذا التراجع في تنميتها . هناك العديد من الأجابات .

بيد أنه من المؤكد أن مستقبل اقتصاد هذه البلدان يتوقف عليها وهي مسؤولة أساسا عن اتخاذ إجراءات في هذا المجال . لقد أدركت البلدان النامية ذلك ، وهي تقوم بتعبئة مواردها بطريقة رشيدة على أساس التخطيط السليم . كما أدركت ، نظرا

الى أن اقتصاداتها في أغلب الأحيان صغيرة للغاية ، أن تحسين حالتها يتطلب بذل الجهود لا على المستوى القومي فحسب ، بل على المستوى دون الاقليمي والاقليمي أيضا بل والمستوى القارى . وهذا هو الوضع في تجمعنا دون الاقليمي ، الاتحاد الجمركي والاقتصادى لافريقيا الوسطى والمجتمع الاقتصادى لدول افريقيا الوسطى ان الاجتماعات التي تنظمها كل من الهيئتين المذكورتين تبرز بصورة واضحة .

ان مشكلة التنمية هي محل اهتمامات تلك البلدان . ومن سوء الحظ ، أن نجاح كل هذه الجهود غير مؤكد .

ولا يزال الجوع والمرض وسوء التغذية والامية الزاد اليومي لاجلبية شعوب العالم الثالث . وفي أغلب الأحيان يكون الفشل هو مصير الاستراتيجيات المتنوعة التي اعتمدت لتحقيق حد أدنى من التنمية ، لأنها في الكثير من الحالات تحيد عن طريقها نتيجة الاثار المصاحبة والمتراكمة المترتبة على الازمة الاقتصادية العالمية والهيكل غير الملائم وغير العادل للنظام الاقتصادى الحالى ، والانخفاض في حصيله المادرات ، وصعوبة الحصول على مصادر التمويل والركود في المساعدة الانمائية الرسمية .

ويواجه بعض من تلك البلدان ، وخاصة البلدان الافريقية ، مشكلة جديدة : الجفاف والتصحر .

ويتجاوز التوصل الى حل لهاتين المشكلتين المستوى القومى والاقليمي ، نظرا لان اتجاهات العلاقات الاقتصادية ما بين البلدان النامية من جانب والبلدان المتقدمة النمو من جانب آخر أكثر كثافة من العلاقات فيما بين البلدان النامية . ولا يمكن التوصل الى ذلك الحل الا عن طريق التعاون الدولي ، حيث توفر الأمم المتحدة المحفل الرئيسي والاطار اللازم للعمل .

وينبغي للبلدان المتقدمة النمو ، متحلية بروح التضامن والعدالة الاجتماعية ، المساعدة في دعم الجهود الانمائية لاقبل البلدان نموا . ويجب أن يتم ذلك أولا من خلال تنفيذ القرارات ذات الصلة التي صدرت عن الأمم المتحدة والتي اقترحت الحق في التنمية للبلدان المتخلفة اقتصاديا ونظمت الخطوط التوجيهية لها . ونظرا لان

المساعدة المالية تلعب دورا هاما في عملية التعجيل بالتنمية ، يجب على البلدان الصناعية أن تبذل الجهود أيضا لزيادة المساعدة الانمائية الرسمية . وعليها أن تقدم كذلك دعما ماليا لأنشطة الأمم المتحدة التي تهتم ببلدان العالم الثالث . مثل برنامج التحصين العالمي للأطفال الذي أسهمت فيه بعض البلدان بشكل ملموس ، وتفتنم جمهورية افريقيا الوسطى هذه الفرصة لتقديم الشكر لها . وما من شك أن هذا الاجراء الذي يجب أن يلقى تأييدا واسعا من البلدان النامية سيؤدي الى تكثيف الحملة التي تستهدف ضمان بقاء الأطفال على قيد الحياة .

كما يجب توجيه اهتمام خاص الى مطالب بلدان العالم الثالث بالشروع في المفاوضات الشاملة مع شركائها في نصف الكرة الشمالي حول اعادة تحديد العلاقات الاقتصادية الدولية على أسس جديدة تماما (*) .

(*) عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

وأخيرا هناك مسألة الديون الخارجية التي إن لم يحاول المجتمع الدولي علاجها فإن بلدان العالم الثالث ، وبلدان افريقيا بصفة خاصة ، ستفقد بسببها أي أمل فسي المشاركة في التنمية . ونحن نرى في هذا الصدد ، ان من الضروري تنظيم مؤتمر دولي تبحث فيه هذه المسألة . وسيكون الغرض من هذا المؤتمر ان يعيد التأكيد على مبدأ سداد الديون الخاصة وبحث امكانية تحويل الديون العامة الى هبات ، طالما أن مسن الصحيح أن للبلدان المتقدمة النمو أيضا ، من وجهة النظر التاريخية ، نصيبها من المسؤولية في الحالة الراهنة للبلدان النامية .

وتتوقف فائدة منظمة مثل الامم المتحدة على الاهتمام الذي توليه لها الدول الاعضاء وعلى استعدادها لتزويد المنظمة بالوسائل اللازمة لتنفيذ مهمتها . كما تتوقف على استخدام هذه الدول لمختلف الآليات المنصوص عليها في الميثاق لتحقيق التعاون والتفاهم والتقارب فيما بينها على أساس من القانون ومن خلال الدفاع الجماعي عن السلم .

ويعني بالطبع التفكير في مستقبل هذه المنظمة دراسة قدرتها على التكيف مع تطور الزمن وفي الوقت نفسه السعي الى دعم ومائل عملها في جميع مجالات الحياة الدولية وبصفة خاصة في المجالات التي كان نشاطها فيها محدودا حتى الآن . وتتضمن هذه المجالات مسألتى تعديل الميثاق وتنمية بلدان العالم الثالث .

ليكن الاحتفال بهذه الذكرى السنوية الأربعين لمنظمتنا مناسبة نجدد فيها إيماننا بالميثاق وتأكيد ارادتنا على صون مقاصده ومبادئه . هذا هو الأمل الذي أعرب عنه فخامة السيد اندريه كولنغبا رئيس الجمهورية ورئيس الدولة والحكومة الذي يتمنى لنا نجاحا عظيما في أعمالنا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية): لقد استمعنا الى المتكلم الأخير

في المناقشة العامة .

وقد طلب الممثل الدائم للمكسيك أن يدلي ببيان ، واني اعطيه الآن الكلمة .

السيد مويبا بالنسيا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إنني

ألقي بياني الأول هذا في الجلسة العامة كي أرد ، حتى وإن كان ذلك بإيجاز ، على مظاهر التضامن والتعاطف التي أحيطت بها بلادي طوال هذه المناقشة العامة التي انتهت بعد ظهر اليوم .

وأود أن أتقدم باسم شعب المكسيك وحكومتها بالشكر للمتكلمين فردا فردا على الكلمات النبيلة التي أعربوا فيها عن تأييدهم لنا في الأحداث المفجعة التي تسببت فيها الزلازل التي تعرضت لها بلادي في ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر . لقد هزت هذه الاستجابة العفوية من جانب المجتمع الدولي أفئدتنا وقوّت عزائمنا .

وبالإضافة إلى جهود الانقاذ وتدابير الأغاثة التي اتخذت في حالات الطوارئ والتي قادها رئيس جمهورية المكسيك منذ البداية ، انشئت في ٩ تشرين الأول/أكتوبر لجنة وطنية لإعادة تعمير البلاد برئاسة رئيس دولتنا وشكلت من أعضاء اختيروا من القطاع العام والاجتماعي والخاص . وهكذا دعمنا وحدة أبناء المكسيك وعززنا جهودنا الوطنية ووجهنا المساعدة الدولية في قنواتها المناسبة . وفي هذا الصدد ، نود أن نكرر شكرنا للأمين العام على السرعة والكفاءة اللتين تصرف بهما بناء على طلب الجمعية العامة الوارد في القرار ١/٤٠ وذلك بتعيين مساعدة الأمين العام مارغرييت خوان أنستي لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة للمكسيك في إطار منظومة الأمم المتحدة . وهي موجودة الآن في بلادي وتقوم بزيارة المناطق المتضررة وتؤدي مهامها ذات الأولوية .

إن المكسيك تقف على قدميها من جديد وتواجه هذه الكارثة بدعم التضامن الدولي . ولكم جميعا جزيل الشكر .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية): اعطي الكلمة الآن للممثلين

الذين يرغبون في الكلام ممارسة لحق الرد . هل لي أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد يجب ألا تتجاوز ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٠١/٢٤ ، عشر دقائق للكلمة الأولى وخمس دقائق للشانية وأن يلقيها الممثلون من مقاعدهم .

السيد أنفو (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

عندما تكلم الممثل الدائم لفرنسا في أعقاب وزير خارجية بابوا غينيا الجديدة أعرب عن مشاعر بلاده دفاعا عن تجارب الأسلحة النووية في موروروا والسياسات الاستعمارية في كاليدونيا الجديدة .

وأولا ، ان موقف بابوا غينيا الجديدة قد اعلن في مناسبات كثيرة ومفاده أن بابوا غينيا الجديدة تعارض كل الأنشطة النووية لاسيما التجارب النووية والتخلص من النفايات النووية . وينطبق موقفنا هذا على أي بلد يظلم بها . والادعاء بأن اعتراضنا موجه ضد فرنسا وحدها رأي يستند الى معلومات خاطئة . ومن الصحيح بالفعل أن دولا أخرى تتخذ أيضا مثل هذه المواقف النووية الدفاعية وانها قد أذكت بذلك التنافس .

غير أن هذا لا يقلل من مسؤولية حكومة فرنسا عن الامتناع عن مواصلة فرض حالة عدم الأمن على الشعب في منطقة جنوب المحيط الهادئ نتيجة لاستمرارها في اجراء تجاربها النووية . ومن المؤكد انه اذا كانت هذه الأنشطة غير ضارة ، كما يُدعى ، لكان من الأنسب من الناحية الادارية التنظيمية أن يُظلم بها في فرنسا القارية لا في منطقة تبعد عنها آلاف الاميال . وكما ذكر رئيس وزراء جزر سليمان هذا الصباح ، فإن حياة الشعوب في البلدان الجزرية الصغيرة تتوقف على البحار ومواردها ، ومستقبل هذه الموارد التي تتعرض للتلوث ينظر اليه بهبالغ القلق .

أما فيما يتعلق بكاليدونيا الجديدة فان موقف بابوا غينيا الجديدة كما ورد في بيان وزير خارجيتها يوم ٩ تشرين الاول/اكتوبر لم يتغير . وقد كان من شأن السياسة الاستعمارية المتخذة من جانب فرنسا أن عرقلت كثيرا ، فيما يبدو ، ممارسة شعب الكاناك لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . لقد أصبح شعب الكاناك أقلية في بلاده . غير أن شعب الكاناك كمجموعة عرقية يشكل أغلبية في كاليدونيا الجديدة ، وبالتالي عنصرا مهما ينبغي أخذه في الحسبان . وقد أظهر شعب الكاناك بوضوح من خلال جبهة التحرير الوطني الاشتراكية الكاناكية إصراره على المطالبة باسترداد سيادته على أرضه واستعادة سلامته وهويته كشعب .

وتأمل بابوا غينيا الجديدة أن يجرى إصلاح النظام الانتخابي في كاليدونيا الجديدة فوراً قبل تطبيق القانون الخاص بتقرير المصير . وبمفئة خاصة ، تؤيد بابوا غينيا الجديدة الرأي القائل بأن يُخول فقط من وُلد أبوه أو أمه في كاليدونيا الجديدة حق المشاركة في الانتخابات والاستفتاء المقترح الى جانب شعب الكاناك . ومن الجدير بالذكر هنا أيضا أن شعب الكاناك يحترم ضرورة أن يشارك من يعتبرهم ضحايا التاريخ على قدم المساواة في أية جهود قد تبذل من أجل الحصول على الاستقلال . وحتى تتحقق الاعمال الحقيقية المتملة بتقرير المصير فمن المهم ان تقوم فرنسا بدور الوسيط الامين لرأب الخلافات بين المجموعات الرئيسية ذات المصلحة في كاليدونيا الجديدة . وفي هذا الصدد ، ستوضح النتيجة مدى صدق رغبة فرنسا في تخليص كاليدونيا الجديدة من الاستعمار .

(السيد أنفو ، بابوا
غينيا الجديدة)

ولا شك ان الحالة السائدة في كاليدونيا الجديدة صعبة ومعقدة ، وقد تكون فرنسا وحدها هي التي تستطيع ان تفسر بالتحديد كيف وصل الامر الى ما هو عليه اليوم . ان بابوا غينيا الجديدة تسلّم بأن الحكومة الفرنسية الحالية قامت ببعض المحاولات لتتكيف مع المزاج السياسي في كاليدونيا الجديدة ، ولكنها من ناحية اخرى تنتهج بعض السياسات التي تثير الشكوك حول نواياها الحقيقية .

السيد الاتاي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في غضون المناقشة العامة رأى العديد من المتكلمين من المناصب ان يشيروا مرة اخرى الى ما يسمى بمسألة تيمور الشرقية بعبارات مثقلة بالتصورات الخيالية والغمز واللمز ، ولكنها ، كما هو المعتاد ، عارية من المضمون والحقيقة . وحقيقي انه لم يكن هناك أى جديد فيما ذكره اولئك المتكلمون في هذا الصدد ، ولكن ، كما سبق ان اشرت عندما اتيت لي الفرصة في كلمتي في السنة الماضية ، ان التكرار المستمر للتهم والادعاءات ، حتى لكثرها اشارة للسخرية - اذا لم تغند - يوجد في نهاية الامر احتمالا بأن يفهمها على انها " حقائق " جمهور غير واع للحقيقة ، بل والذين اخترعوها أصلا .

واحد الموضوعات التي يجيء ذكرها بشكل مستمر - بما فيها هذا الموضوع بالذات - على لسان ممثل بلد ليس لديه على الاطلاق اى سجل طيب بشأن هذه المسألة ، هو ان حق تقرير المصير لم يمنح لشعب تيمور الشرقية . ونحن بالطبع نعلم انه من الصعب على البعض ان يتخلوا عن تمسكهم بخرافات او مفاهيم خاطئة ، وخاصة عندما تكون هذه الخرافات او المفاهيم مشبعة لتحيزاتهم السياسية والعقائدية . ولكننا نرى ان الوقت قد حان لأن يفهموا ان شعب تيمور الشرقية قد منح حق الاستقلال وتقرير المصير منذ عشر سنوات ، وانه اختار الاستقلال عن طريق الاندماج في اندونيسيا وفقا للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، والمبدأ السادس والثامن والتاسع من القرار ١٥٤١ (د - ١٥) ، وان الاغلبية الساحقة والممثلين الحقيقيين لشعب تيمور الشرقية يكونون بذلك قد سجلوا

انكارا واضحا لمخططات عناصر من الاقلية ، تسعى الى فرض الامر الواقع على الاقليم بقوة السلاح . وهكذا ، فبدلاً من ضم دولة مستقلة او غزوها او احتلالها ، وهو ما حدث في اماكن اخرى فضل البعض من نفس المتكلمين ان يلوذ بالصمت بشأنها - فان دور اندونيسيا في تيمور الشرقية كان على وجه التحديد المساهمة في عملية إنهاء الاستعمار ، وذلك بمساعدة الاغلبية الساحقة التي أعربت بشكل ديمقراطي عن ارادتها ، في ضمان ألا تهيمن عليها ، بقوة السلاح ، اقلية لا تعرف الرحمة تفرض نفسها باعتبار انها عناصر ثورية ، ولكنها في الواقع عميلة للدولة الاستعمارية .

ولقد ذكر احد الوفود انه من الحتمي ان يرفع موته دفاعاً عن العدالة والتطلعات المشروعة لشعب تيمور الشرقية . ونريد ان نسأل : هل من العدل أو الديمقراطية الاستمرار في تجاهل الارادة المعلن عنها بوضوح من قبل اقلية شعب تيمور الشرقية ، وفي الوقت ذاته التماذى في تغذية اطماع حفنة صغيرة منغنية من المفامريين السياسيين الذين لا يمثلون الاغلبية ؟ هل من العدل التماذى في اشارة آمال زائفة بأن هناك بالفعل فرصة لعكس مسار ارادة الشعب المعلن عنها في ديمقراطية ، ومن ثم الإبقاء بصورة مصطنعة على قضية لا وجود لها ، مما يضر بالمصالح الحقيقية لتيمور الشرقية ؟

ونود ان نؤكد للمتكلم الذى اشار هذه النقطة المتعلقة بالتطلعات المشروعة لشعب تيمور الشرقية ، ان ما يريده هذا الشعب حقاً هو التعجيل باعادة تعمير اقليمه وتطويره ، حتى يكون هناك مفرى ملموس لاستقلاله الذى ناله حديثاً تحت قيادة مواطنيه الذين يعملون ويكدون معه في تيمور الشرقية من اجل رفعة وطنهم .

ولقد تماذى الوفد ذاته الى حد انه إدعى ضرورة اعتبار الـ " فريتيلين " الممثل الشرعي لشعب تيمور الشرقية . وربما يكون ذلك بسبب ان تلك المنظمة ادعت في الماضي انها حركة تحرير وطنية . وهذا امر يدعو الى السخرية . أى حركة تحرير تلك التي تمثلها الـ " فريتيلين " ، التي لم تقم حتى بمعارضة اميادها المستعمرين البرتغاليين ، ناهيك عن محاربتهم ؟ بل الواقع ان سجل الـ " فريتيلين " يشهد على ان

الدور الذي لعبته عكس ذلك تماما . فلم يكن زعماءها اكثر من عملاء مفضلين لــــدى النظام الاستعماري ، أما اعضاءها المسلحون فيتألفون اساسا من جنود استعماريين سابقين - من الـ "تروپاز" السيئة السمعة . ولا شك ان قبول اسلحة من سيد استعماري سابق ، ثم استخدام هذه الاسلحة ضد ابناء وطنها ، وفرض عهد أطلق فيه العنان للارهاب والمذابح الوحشية ، لا يمكن ان تكون المعايير التي تخولها شرعية ان تكون حركة تحرير حقيقية ، او ممثلا لنفس الشعب الذي تحاربه . والواقع ان ممثلي تيمور الشرقية ليسوا ، ولا يمكن ان يكونوا نفس الاشخاص الذين فرّوا من غضب الشعب منذ تسع سنوات ، ويتنقلون الآن من مؤتمر لمؤتمر ومن اجتماع لآخر بجوازات سفر مستعارة ووقفت مستعار ، متعللين بشعارات ثورية زائفة .

كلا ان انتحال اسم او مختصر لإسم ثوري طنان لا يجعل من المرء انسانا ثوريا . اننا ، ابناء اندونيسيا ، وقد كان علينا ان نتمدى بأنفسنا اثناء نضالنا التحرري الوطني لكل انواع المتواطئين مع المستعمر ، والخوريين الزائفين ، آخر شعب يمكن تحليله في هذا الصدد .

وشمة وفد آخر أشار مؤالا حول سبب استمرار المقاومة العسكرية في تيمور الشرقية . وأقول رداً على هذا ببساطة انه لا توجد مقاومة عسكرية من أى نوع في تيمور الشرقية . وأيا كانت القلاقل التي لاتزال تحدث في ذلك الاقليم ، فان المتسببين فيها لا يعدو كونهم مجرد عصابات متفرقة دأبت على ارتكاب اعمال السلب والنهب وقطع الطريق ، ويجرى التعامل معها وفقا للقوانين المناسبة . ولم يعد هناك وجود للمفريتيلين في تيمور الشرقية . فقد اندمج غالبية اتباعها السابقين في المجتمع تحت قانون العفو العام ، وهم يشاركون اليوم في تنمية الاقليم .

وإدعى نفس الوفد ان حق شعب تيمور الشرقية في تقرير المصير والاستقلال يجرى التضحية به لخدمة مصالح سياسية واقتصادية واستراتيجية . وأقول بصراحة اننا نشعر ببعض الحيرة . هل موضع الجدل هنا انه بسبب المصالح الاقتصادية والاستراتيجية تعمل جميع البلدان في آسيا والمحيط الهادئ على دعم اندونيسيا في تيمور الشرقية ؟ وماذا عن العديد من بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الكائنة في افريقيا

وامريكا اللاتينية والمؤيدة لاندونيسيا في هذه المسألة ؟ بالتأكيد انها ليست المصالح الاستراتيجية هي التي تحرك هذه البلدان لاتخاذ موقف معين ، ولكن بالاحرى التحقق من ان الذى حدث والذى يحدث في ذلك الاقليم بعيد كل البعد عن الادعاءات الكاذبة التي دأب منقذو اندونيسيا على إشاعتها .

لقد دلت حكومتى بوضوح ، على مدى السنوات التسع الماضية ، بالاعمال وليس بالكلمات ، على التزامها الحقيقي بتحرير شعب تيمور الشرقية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا . واليوم يتمتع ابناء تيمور الشرقية بالكامل بالحريات السياسية والاقتصادية والتقدم الاجتماعي ، وهي حقوقهم الطبيعية بموجب الضمانات الدستورية التي هي حق لكل مواطن في كل مقاطعة من جمهورية اندونيسيا . ومما يبعث على الارتياح ان عددا متزايدا من الدول الاعضاء اصبح اليوم مدركا لهذه الحقيقة ومقدرا لها . وبالتالي فاننا نحث بقية الوفود مرة اخرى على ان تطرح جانبا تحيزها السياسي والعقائدي وان تنظر الى الحقائق بدلا من التماذى في نسج القمص الخيالية حول هذه المسألة ، وان تتقبل الواقع ، وهو ان شعب تيمور الشرقية قد قرر مصيره ، وان عملية إنهاء الاستعمار في تيمور الشرقية قد تمت بالفعل .

السيد دى كيمولاريا (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد دهشت

صباح اليوم للكلمات التي استخدمها كل من رئيس وزراء جزر سليمان وممثل ساموا ، عندما أشارا الى التجارب النووية الفرنسية . ولا شك ان بُعد الشقة وعدم توفر الخبرة والمعلومات حول هذا الموضوع يغسّران السبب في اختيار الكلمات العنيفة التي استخدمها . فليقبلا ، مثلما فعل ممثل بابوا غينيا الجديدة - ولن أرد عليه مرة أخرى - اقول ، فليقبلا الدعوة التي وجهها اليهما الرئيس الفرنسي بالحضور مع علمائهما الى مواقع التجارب في المحيط الهادى ، ليروا بأنفسهم مباشرة ما الذى يجرى هناك . وانني لعلى ثقة من ان هذه هي أفضل طريقة لتبديد مخاوفهما ، حيث اننا حقا راغبون في تبديد هذه المخاوف .

وأرى لزاماً عليّ أن أؤكد ، علاوة على ذلك ، إلى ما ذكره ممثل جزر سليمان بشأن
الاقليم الفرنسية في المحيط الهادئ . ويؤكدني أن أفعل ذلك لأن فرنسا تكنّ لجزر
سليمان مشاعر الاخوة وترغب في تعزيز العلاقات معها . وسيكون ردّي موجزا على ادعاءات
ممثل جزر سلمان لأنها بعيدة كل البعد عن الحقيقة .

ولا يمكن لوفدي أن يقبل إنتحال جزر سليمان أو أي بلد آخر الحق في إملاء السلوك الذي تتبعه حكومة فرنسا أو يتبعه السكان المعنيون . ففرنسا موجودة في تلك المنطقة من العالم بناء على رغبة سكان ذلك الإقليم .

وفيما يتعلق بكاليدونيا الجديدة ، أكرر القول بأن فرنسا بدأت عملية لتمكين سكان الاقليم من تحديد مستقبلهم بحرية . وتعتزم حكومتي السير بهذه العملية الى نهايتها ، وقد أثبتت الانتخابات الأخيرة للمجالس المحلية في الاقليم تأييد السكان لهذه العملية .

السيد فوروباراف (فانواتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدنا أن

نلاحظ أن ممثل اندونيسيا خفف لدرجة ما لهجة رده على كلمة رئيس وزرائنا . وفي اعتقادنا ان مناقشاتنا يمكن أن تجرى بأسلوب هادئ وبغير انفعال ودون توجيه الفاظ السباب والشتائم التي كانت طابع ملاحظاته في الماضي . ونحن في آخر المطاف نكن الاحترام لشخصه كما نحترم بلده وان كنا نختلف مع بعض سياساته . كما أننا نتفهم ما يشعر به من احباط ونغفر له ما كان يبدر منه في الماضي من مهاترات ، فالدفاع عما لا يمكن الدفاع عنه مهمة شاقة وعسيرة .

أما نحن فنؤثر أن نبقي النقاش على مستوى أرفع وأن نعتمد في ردنا على الوقائع لا على الكلمات الرنانة ، على الحقيقة لا على الخيال ، وعلى الدراسة لا الفطرية . فنحن نشق تماما بما نقول وبما ندافع عنه . ونحن نكن لكم يا سيادة الرئيس كل الاحترام كما نحترم وقت الممثلين الآخرين . ونحن نحترم شعب اندونيسيا ، ولدينا أمل كبير وثقة تامة بشعبي تيمور الشرقية وبابوا الغربية .

واذا لم يكن لنا حق ، كما يقول ممثل اندونيسيا ، في التعليق على تصرفات اندونيسيا في بابوا الغربية ، فلعله أيضا يعتقد انه لا يحق للدول الافريقية وغيرها من الدول وليس من واجبها أن تعلق على تصرفات نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا . واذا كان علينا ، كما يقترح ، أن نتجاهل الحالة في تيمور الشرقية فلا بد انه يعتقد أيضا انه ليس من شأن دول الشرق الأدنى وغيرها من الدول أن تتدخل في مسألة ضم

القدس أو مرتفعات الجولان وأن ترى في ذلك مسألة دولية . وإذا كانت الأوضاع في تيمور الشرقية وبابوا الغربية كما يقول فلماذا فرّ مثل ذلك العدد من سكان المنطقتين خوفاً على حياتهم ؟ ولماذا لا يستطيعون جمع شمل أسرهم ؟ ولماذا تستمر اندونيسيا في عملياتها العسكرية ضد السكان المدنيين ؟ ولماذا لا يتاح للمنظمات الانسانية أن تتنقل في المنطقتين بحرية ؟ ولماذا لا يسمح للمراقبين المستقلين بمجرد الدخول الى المناطق المعنية ؟

ونحن نفهم لماذا تتصرف اندونيسيا على هذا النحو . الا أننا لا نتفق مع تصرفاتها ولا نستطيع أن نقبل تبريرها . نحن لا نستطيع أن نؤيد مبدأ التحريرية الوحشية ولا نعتقد أن العرف أو الدين يمكن أن يكون أساساً للقومية ، إلا أننا نعتقد بضرورة أن تقوم الحكومة بموافقة المحكومين .

كما أننا نفهم القرار الذي اتخذته معظم المستعمرات السابقة في العالم بقبول الحدود الاستعمارية السابقة حدوداً وطنية لدولها ، فذلك مفهوم من الناحية العملية ويساعد في التقليل من المنازعات . ولكن لا يجوز الخلط بين معارضة الاتجاهات الانفصالية وتأييد مطامع الهيمنة من جانب إحدى المستعمرات السابقة على أراضي غيرها . ولا شك في أن ممثل اندونيسيا يفهم هذا التمييز كما نفهمه .

ونحن نطلق على بابوا الغربية هذا الاسم لأن كلمة "بابوا" كلمة محلية - وهي الاسم الذي يطلقه شعب هذا البلد على نفسه ، ولا نرى أننا نستطيع أن نغير ذلك الاسم ولا نرى أنه يستطيع أن يغيره أحد عدا شعب ذلك البلد . وكما ذكرنا مرارا من قبل فليس لدينا شيء ضد اندونيسيا نفسها ، ولكننا لا نستطيع أن نلزم الصمت ازاء انتهاك حقوق الانسان لأخوتنا في ماليزيا ، وشعب موبيري ، هذان الشعبان اللذان لم يسألهما أحد عما إذا كانا يريدان أن يصبحا اندونيسيين .

وإذا لم يراع أعضاء المجتمع العالمي الآن كرامة هذين الشعبين ، فلن يكون لهما وجود بمرور الزمن . ولا أحد يعرف من جيران اندونيسيا سيكون الضحية المستقبلية .

ان فانواتو لا تهدد أحدا وليست لها مطامع في أراضي أي دولة أخرى . وإذا قرر شعبا تيمور الشرقية وبابوا الغربية نفساهما أن يصبحا أندونيسيين فسوف يسعدنا أن تكون الفرصة للاختيار قد اتحت لهما وسنحترم رغبتهما . ونحن نطلب من اندونيسيا أن تسمح لشعبي هاتين المنطقتين بأن يقررا ما يشاءان بحرية وبغير ضغط وأن تسمح للعالم بمراقبة العملية فذلك وحده ما يحقق العدالة .

وقد ذكر ممثل اندونيسيا أن رئيس وزرائنا ربما تكلم عن جهل أو حقد ، وأراد بشكل ما أن يعلمنا الاخلاق . ولست أدري هل كان ممثل اندونيسيا في ذلك يتكلم باسمه أم باسم بلده ، ولكن أعلم ان الذين يعرفون الأب ليني يعرفون انه ليس بجاهل ولا بحاقد ، فرئيس وزرائنا يجسد خصائص شعبنا وغيره من شعوب جنوب المحيط الهادئ . فهو رجل صادق وحساس وعطوف ، فهو يفكر بقلبه كما يفكر بعقله .

أما اذا كان لاندونيسيا أن تعلم فانواتو شيئا ، فلست أعرف ماذا يقصد صديقنا من اندونيسيا فيما عدا معرفته بتشويه الحقائق واساءة عرض الواقع .

السيدة موالا (ساموا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد ساموا

أن يحتفظ بحق الرد في موعد لاحق وبطريقة ملائمة على الملاحظات التي أبدتها للتو ممثل فرنسا ردا علينا فيما يتعلق ببرنامج فرنسا لاجراء التجارب على الاسلحة النووية في المحيط الهادئ .

السيد ألاتاس (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود فقط أن

أبلغ زميلي ممثل فانواتو اننا لا نشعر بأي احباط واننا لا نسعى الى الدفاع عما لا يمكن الدفاع عنه . وانما ندافع عن حق كل شعب وكل دولة في الحفاظ على سلامتها الوطنية وسيادتها الوطنية . وليست هناك في العالم دولة - وعلى الاخص اندونيسيا التي قدمت الدم والتضحيات لتستعيد سلامة أراضيها لا لتتوسع على حساب غيرها - تستطيع أن تنظر باستخفاف الى أقوال يمكن أن تعتبر تحريضا مستترا على الانفصال - ونرجو ألا يكون الامر كذلك .

ثانيا ، ان المقارنة بين الحالة في ايريان جايا او تيمور الشرقية وحالة نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، او الحالة في الشرق الاوسط وفي القدس مقارنة سخيطة وغير مقبولة . فقد اتخذت اندونيسيا من هاتين المسألتين موقفا شابتا واضحا ، وهو ما لا يمكن أن يقال عن جميع الموجودين في هذه القاعة . فنظام الفصل العنصري يمثل أشد النظم العنصرية المؤسسية مقتا ، وقد أدانته الأمم المتحدة .

ان المسألة الاساسية في الشرق الاوسط هي الاستعمار في أسوأ أشكاله . ومقارنة هاتين الحالتين بحالة تيمور الشرقية بل والاسوأ بحالة اريان جايا غير مقبولة على الإطلاق بل وخاطئة تماما ولن أسترسل فيها .

انني أتفق مع زميلي في اننا يجب أن نحاول إجراء مناقشاتنا بطريقة نزيهة صادقة ، وان نحاول ان نمحّص الحقيقة من الخيال . وهذا بالفعل ما حاولنا القيام به طول الوقت . ونحن بصراحة لا نستطيع أن نصف ما نشعر به عندما يتكلم ممثل فانواتو إلا بصفة واحدة هي الدهشة . لاننا نكنّ دائما لفانواتو أخلص المشاعر الودية البتّة . وقد رحبنا باستقلالها . وقد تقبلنا بترحاب قضايها في المحيط الهادئ . فلماذا إذن يواصل قادتها إبداء هذا الميل للعداء التام صوب اندونيسيا دون أن يتيحوا لنا الفرصة كي نشرح ماهية الخلفية الحقيقية ، وما الذي يحدث حقا في أريان جايا وفي تيمور الشرقية .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بذلك نكون قد اختتمنا نظرنّا

في البند ٩ من جدول الاعمال .

تنظيم العمل

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أذكّر الممثلين بأن كلاً

من اللجنة التحضيرية والجمعية العامة ستبحث المشاكل التي قد تثار ، أثناء الفترة الاحتفالية التي ستبدأ يوم الاثنين ، ١٤ تشرين الاول/أكتوبر الجاري ، اذا ما تجاوزت الكلمات التي تلقى بهذه المناسبة الوقت الموصى به وهو ١٥ دقيقة . وبناء على ذلك أود أن أحث الوفود على إيلاء غاية الاهتمام لهذا الاعتبار الهام .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٥